الجمـــهورية الجـــزائرية الديمـقراطية الشـــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- طالب نجاة
- مروش صفاء

إشراف الأستاذة:

بن زغدة حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
حياة نجار	**جامعة الصديق بن يحي ـ جيجل**	**رئيسا**
حبيبة بن زغدة	**جامعة الصديق بن يحي ـ جيجل**	**مشرفا**
الهام بوحبيلة	**جامعة الصديق بن يحي ـ جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023 م

الجمـــهورية الجـــزائرية الديمـقراطية الشـــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- طالب نجاة
- مروش صفاء

إشراف الأستاذة:

بن زغدة حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
حياة نجار	**جامعة الصديق بن يحي ـ جيجل**	**رئيسا**
حبيبة بن زغدة	**جامعة الصديق بن يحي ـ جيجل**	**مشرفا**
الهام بوحبيلة	**جامعة الصديق بن يحي ـ جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023 م

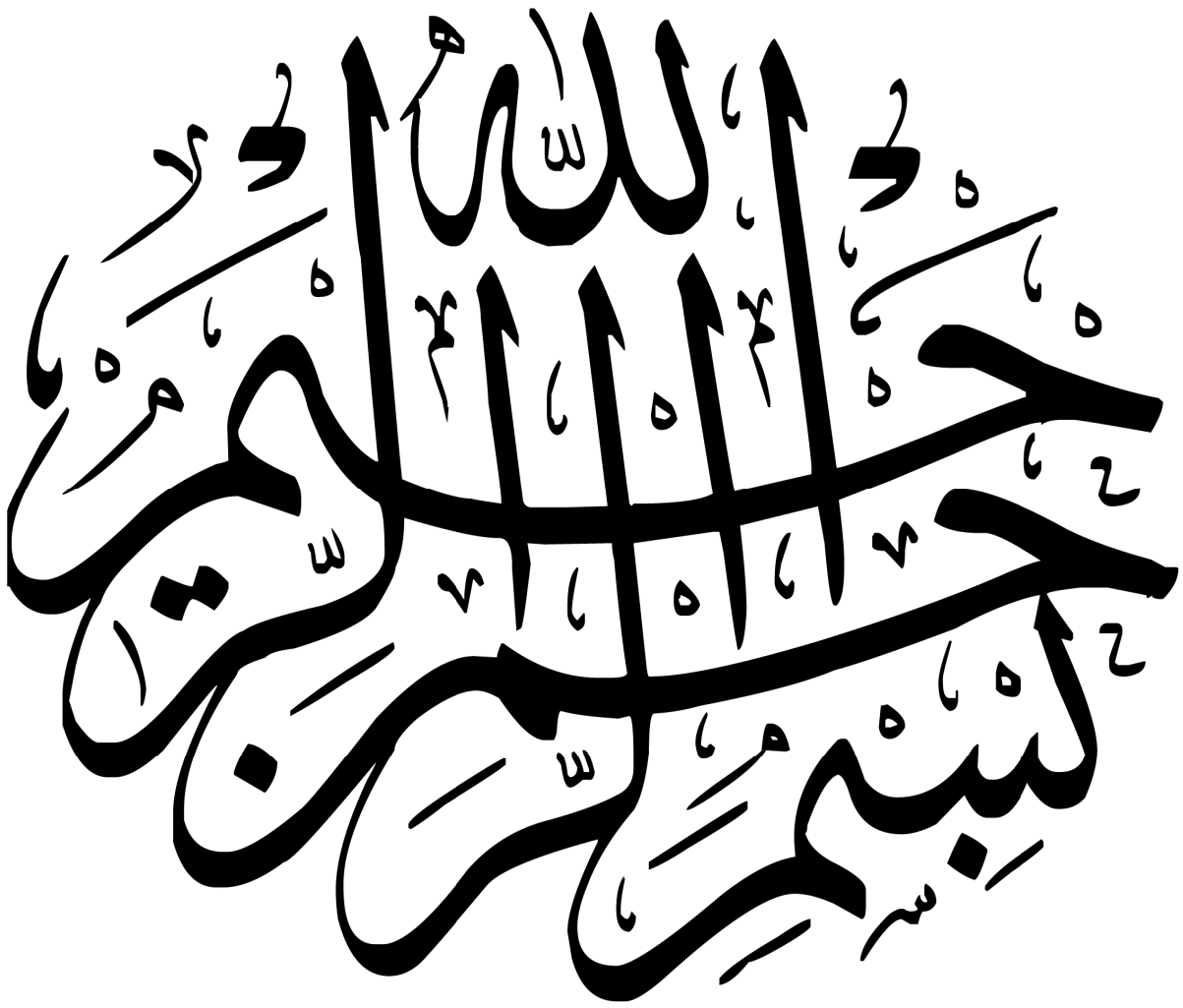
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والثناء والشكر لله تبارك وتعالى أولا و آخرا على نعمه الظاهرة و الباطنة و توفيقنا لإنجاز هذا العمل

في البداية نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للوالدين الكريمين اللذان نعيش بهما ونعيش لهما تقديرا واعترافا بفضلهما الذي لا يفوقه فضل إلا فضل الله

كما نتقدم بشكرنا وامتناننا للأستاذة المشرفة لما قدمته لنا من نصائح وإرشادات قيمة لإتمام هذه المذكرة

كما لا يفوتنا أن نقدم الشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بأفكارهم وآرائهم النيرة

في الأخير لا ننسى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل ونعتذر لمن فاتنا ذكره ولم نتمكن في هذا المقام من شكره سائلين الله تعالى أن لا يضيع لهم أجرا

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

إهداء

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي إلى ملاكي في الحياة إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات أطال الله في عمرها

أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار إلى رمز الأبوة ومثلي الأعلى

أبي الغالي

إلى أجمل هدية من والدي الكريمين إلى من ذقت في كنفهم طعم السعادة إلى

إخوتي وكل أفراد عائلتي

إلى من منحني الله معهم كل الحب والفرح

صديقاتي

إلى زملائي دفعة 2023 وكل من جمعني بهم مشوار دراستي

إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا بتقديم المساعدة والعون إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجيا الله العلي القدير أن يتقبله منا.

صفاء – نجاة

فهرس المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**III**
قائمة الملاحق	**III**
قائمة المختصرات	**III**
مقدمة	**أ – ز**
الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	
تمهيد	**11**
المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي	**12**
المطلب الأول: نشأة الإفصاح المحاسبي	**12**
المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي	**14**
المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي و أهدافه	**15**
المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	**17**
المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه	**19**
المطلب الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي	**19**
المطلب الثاني: أساليب الإفصاح المحاسبي	**20**
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من الإفصاح المحاسبي	**22**
المطلب الرابع: تكاليف الإفصاح المحاسبي	**23**
المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة فيه	**24**
المطلب الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية	**24**
المطلب الثاني: الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية	**26**

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	**27**
خلاصة	**30**
الفصل الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية	**33**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها	**33**
المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية	**35**
المطلب الثالث: طرق قياس عناصر القوائم المالية	**37**
المطلب الرابع: مستخدمي القوائم المالية	**37**
المبحث الثاني عرض القوائم المالية	**38**
المطلب الأول: قائمة المركز المالي	**39**
المطلب الثاني: قائمة الدخل	**43**
المطلب الثالث: قائمة التغير في حقوق الملكية (تغيرات في الأموال الخاصة)	**46**
المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية والملاحق(الإيضاحات)	**47**
المبحث الثالث جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي	**52**
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	**52**
المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	**53**
المطلب الثالث: قيود الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	**55**
المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها	**56**
المطلب الخامس: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية	**58**
خلاصة	**61**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بمجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل	
تمهيد	**64**
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية	**65**
المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة	**65**
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات و المعلومات	**65**

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل	**70**
المبحث الثاني: عرض و تحليل النتائج و اختبار الفرضيات	**70**
المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج مؤشر الإفصاح واختبار الفرضية الأولى	**71**
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستمارة واختبار الفرضية الثانية	**75**
خلاصة	**101**
الخاتمة	**103**
قائمة المراجع	**107**
الملاحق	**_**
الملخص	**_**

قائمة الجداول:

الرقم	المضمون	الصفحة
01	عدد و نسبة بنود مؤشر الإفصاح	66
02	الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة	68
03	مقياس درجة الموافقة لاستمارة الدراسة	68
04	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	69
05	معامل الثبات ألفا كرونباخ	69
06	مقياس قوة الارتباط	70
07	بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الأول	71
08	بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الثاني	72
09	بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الثالث	72
10	بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الرابع	73
11	مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة	73
12	توزيع المستجوبين حسب الجنس	75
13	توزيع المستجوبين حسب السن	76
14	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	77
15	توزيع المستجوبين حسب المؤهل المهني	78
16	توزيع المستجوبين حسب الخبرة	79
17	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الأول	81
18	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثاني	82
19	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثالث	83
20	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الرابع	84
21	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية « Model summary »	86
22	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية « Anova »	87
23	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية « Coefficients »	88
24	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية	89

	الثانية« Model summary »	
25	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية« Anova »	**90**
26	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثاني« Coefficients »	**90**
27	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية « Model summary »	**92**
28	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية «Anova »	**93**
29	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية « Coefficients »	**93**
30	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية « Model summary »	**94**
31	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية « Anova »	**95**
32	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية« Coefficients »	**95**
33	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية« Model summary »	**98**
34	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية « Anova »	**99**
35	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية « Coefficients »	**99**

قائمة الأشكال:

الرقم	المضمون	الصفحة
01	العوامل المؤثرة على الإفصاح	**29**
02	الطريقة المباشرة و غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	**50**
03	توزيع المستجوبين حسب الجنس	**76**
04	توزيع المستجوبين حسب السن	**77**
05	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	**78**
06	توزيع المستجوبين حسب المؤهل المهني	**79**
07	توزيع المستجوبين حسب الخبرة	**80**

قائمة الملاحق:

الرقم	المضمون
01	بنود قياس مستوى الإفصاح المحاسبي
02	الخصائص النوعية لقياس جودة القوائم المالية
03	مخرجات Spss

قائمة المختصرات:

الاختصار	المدلول
ن م م	النظام المحاسبي المالي
IAS	Internationale Acounting Standards
IASC	Internationale Acounting Standars Commite
IFRS	Internationale Financial ReportingStandards
SCF	Système Comptable Financier

مقدمة

1. تمهيد:

إن المحاسبة منذ نشأتها عرفت العديد من التطورات ففي البداية كانت تهتم فقط بتسجيل البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة، لكن نتيجة مختلف التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية أصبحت المحاسبة تلعب دورا آخر يتمثل في جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة، والظروف والأحداث التي أثرت عليها مع مراعاة المبادئ المحاسبية والتركيز على الأصول العلمية والعملية التي تحكم المهنة وإيصال المعلومات لمختلف المستخدمين من خلال القوائم المالية التي تقوم بإعدادها.

وانطلاقا من كون القوائم المالية المنتج النهائي لأي نظام محاسبي فهي تعد مصدرا هاما من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها العديد من الأطراف ذات المصلحة لتقييم أداء المؤسسة وربحيتها واتخاذ القرارات الاقتصادية، فيفترض مستخدمو تلك القوائم المالية أن المعلومات المالية المنشورة فيها موثوق بها ومناسبة للغرض والقرار الذي يقومون به، وحتى تحقق هذه القوائم الأغراض المرجوة منها اشترطت المنظمات المهنية توفير الإفصاح الكافي فيها لتحقيق الفائدة الإعلامية القصوى لمستخدميها، لذا فقط أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي الذي يعد جوهر النظرية المحاسبية ومن أهم الأسس التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويعتبر حلقة وصل بين المؤسسة والعالم الخارجي المحيط بها كونه يعمل على إظهار البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المهمة في القوائم المالية أو في الإيضاحات والهوامش وفي الوقت المناسب مما يمكن متخذي القرارات من اتخاذ قراراتهم بشكل ملائم ومناسب.

إن عملية الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية ليس هدف في حد ذاتها، ولكنها تهدف إلى تقديم معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة ...) تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات ومدى تماثلها بين الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة)، التي تهدف إلى تحقيق مصالحها، لأطراف خارجية (المستثمرون، الموردون، الحكومة، الجمهور...) الذين يعتمدون على هذه المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة، ومعلومات محاسبية تتميز بخصائص كمية(إدارة الأرباح).

في سياق ما تم ذكره سيتم تسليط الضوء على الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية.

2. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؟

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- ما مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية؟

هذا التساؤل أعلاه ينقسم إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق SCF على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق SCF على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق SCF على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق SCF على تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين؟

1. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

- مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة **متوسط؛**
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق **الخصائص النوعية** على جودة المعلومات المالية.

وتنبثق تحت هذه الأخيرة أربع فرضيات فرعية هي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.

2. أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أهم المواضيع المحاسبية التي تتلقى اهتمام كبير من جانب المحاسبيين وهو الربط بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، إذ يتفق مع الاتجاهات البحثية القوية في الفكر المحاسبي المعاصر فالإفصاح المحاسبي يعد من أهم المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات التي تظهر في القوائم المالية وتقديمها للأطراف التي لها مصالح عالية أو مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف فصول دراستنا لتحقيق الأهداف التالية:

- إعداد إطار نظري خاص بمتغيرات هذه الدراسة من أجل تكوين قاعدة معرفية تمكننا من بناء نموذج تطبيقي سليم من حيث مفاهيمه؛
- الوقوف على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق الإفصاح بطريقة فعالة و كفئة؛
- بيان مستوى التزام المؤسسات الاقتصادية بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها؛
- التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة؛
- التعرف على وجهة نظر العاملين في المؤسسات محل الدراسة حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق SCF في تحقيق خاصية الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة في قوائمها المالية؛
- تحديد نوع العلاقة التي تربط الإفصاح المحاسبي بجودة القوائم المالية وتقديم اقتراحات تهدف إلى تحسين جودة هذه القوائم للمؤسسات محل الدراسة.

3. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة واختبار صحة الفرضيات فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية وتحليل النتائج بطرق علمية متعارف عليها.

أما أدوات الدراسة فتمثلت فيما يخص الجانب النظري في الكتب، أطروحات الدكتوراه، مذكرات و رسائل ماجستير، مجلات مواقع الانترنت، أما في الجانب التطبيقي فتم جمع البيانات اللازمة من خلال إجراء مقابلة مع عينة المدراء الماليين للمؤسسات، والاستبانة مع مسؤولي المؤسسات محل الدراسة والمهنيين حيث تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلم الاجتماعية Spss.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أهم مبررات اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع باعتباره يندرج ضمن تخصصنا؛
- الرغبة في مواصلة البحث أكثر في مواضيع الإفصاح المحاسبي لما له من أهمية على المستوى المحلي والدولي في ظل المشاكل الاقتصادية و المحاسبة المعاصرة؛
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما و المكتبة الجامعية خصوصا نتيجة ندرة الدراسات و البحوث في مجال الإفصاح.

ب-أسباب موضوعية:

- الإسقاط الواقعي لمتغيرات الدراسة من أجل تحديد أثر الإفصاح المحاسبي في جودة القوائم المالية داخل المؤسسات الاقتصادية؛
- الأهمية الكبرى للقوائم المالية ومستوى الإفصاح المحاسبي بها لدى الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (مستثمرون، عملاء، جمهور...) باعتبارها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي للمؤسسة؛
- تبيان أهمية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد إلزام المؤسسات بإعدادها والإفصاح عنها.

5. إطار الدراسة:

تم العمل على موضوع الدراسة ضمن الأطر التالية:

أ- **الإطار الزماني:** إجراء الدراسة في الفترة الممتدة من 14 فيفري إلى غاية 19 أفريل من السنة الجامعية (2022- 2023).

ب- **الإطار المكاني:** وقع الاختيار على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (أربع مؤسسات) لولاية جيجل (الجزائرية للجلود ومشتقاته، المؤسسة الإفريقية للزجاج، المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب و مشتقاته، مؤسسة الميناء جن جن).

ج- **الإطار الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة على الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية.

6. الدراسات السابقة:

أ- الدراسات السابقة حول الإفصاح المحاسبي:

- **دراسة بعنوان "الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية" للباحثة عمروش صبرينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة تدقيق ومراقبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر،2022/2021.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مستوى تأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذا التعرف على الأهمية النسبية للمعوقات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و من بين النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن كل من الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، بنود الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، معلومات مستقبلية، معلومات مالية؛
- الإفصاح المحاسبي يؤثر بشكل دال معنويا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- **دراسة بعنوان:" قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية باستخدام طريقة تحليل المحتوى، للباحثين زينب غزالي، مهيدي ذواوي، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر،2021.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية لمجموعة من المؤسسات الجزائرية وذلك من خلال وضع مؤشر مكون من أهم المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها، وفي الأخير توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة منخفضا،
- النسبة الأعلى للمعلومات المفصح عنها تمثلت في المعلومات المالية والمحاسبية؛
- النسبة الأدنى للمعلومات المفصح عنها تمثلت في المعلومات التنبؤية.

ب-الدراسات السابقة حول جودة القوائم المالية

- **دراسة بعنوان: "جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS"، للباحثين أمينة حفاصة، عباس فرحات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر،2018.**

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة معايير التقارير المالية الدولية في تحقيق جودة القوائم المالية المفصح عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى معرفة واقع تطبيق المؤسسات الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية لتقييم مستوى جودتها، في حين توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة ذات جودة متوسطة حيث أنها تطبق بعض المعايير فقط .

- **دراسة بعنوان: "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، للباحث حامدي علي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2010.**

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، و إبراز المشاكل التي تواجه عملية صنع القرار في ظل غياب جودة المعلومات المحاسبية، ومن بين النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية؛
- وجود تأثير الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

ج- **الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية**

- **دراسة بعنوان: " دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي" للباحث ناجي بن يحي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح في دفع المنشأة لرفع دقة و مصداقية معلوماتها المحاسبية وجعلها مقبولة لدى الجميع وإبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في إنتاج قوائم مالية تحتوي على الإفصاح الأمثل، كما قد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- جودة المعلومات المحاسبية ضرورة لا مفر منها لترشيد متخذي القرارات؛
- جودة المعلومات المحاسبية سوف يكون لها أثر إيجابي على فعالية الإفصاح المحاسبي.

- **دراسة بعنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية"، للباحثة قسوم حنان، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة مالية وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015- 2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية وكذا التعرف على مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة، توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط، بالإضافة إلى أنه هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق SCF في تحسين جودة القوائم المالية.
- هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية.

د-**ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تناولت هذه الدراسة بعض الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة إلا أن أهم ما يميزها عن الدراسات السابقة أنها تهدف خاصة إلى إبراز العلاقة التي تربط الإفصاح المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبيان مدى تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، كما أن أهم ما يميزها هو أنها سلطت الضوء على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل أي الاختلاف في عينة الدراسة التي تم الاعتماد عليها والاختلاف في النتائج المتوصل إليها.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تلقيناها أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة فهم المقصود بدراستنا عند محاولة إسقاطها على أرض الواقع في المنطقة محل الدراسة؛
- عدم وجود دراسات تربط بشكل مباشر بين متغيرات عنوان الدراسة في حدود اطلاعنا؛
- استغراق عملية توزيع واسترجاع استمارات الاستبيان فترة طويلة بسبب الامتناع أو التأجيل المتكرر.

7. هيكل البحث:

بهدف الإحاطة بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسم الموضوع إلى مقدمة، ثلاثة فصول: فصلين نظريين والفصل الثالث تطبيقي، وخاتمة على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي**

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول عموميات حول الإفصاح المحاسبي والمبحث الثاني متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه، أما المبحث الثالث فتناول قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه.

- **الفصل الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية**

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول عموميات حول القوائم المالية والمبحث الثاني تناول عرض القوائم المالية، أما المبحث الثالث فتناول جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي.

- **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مؤسسات اقتصادية**

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية أما المبحث الثاني فتناول عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي و أساليبه

المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة فيه

خلاصة

تمهيد:

أدى التطور الاقتصادي في عالم المال والأعمال إلى تطور المحاسبة من وسيلة للتسجيل المحاسبي داخل المؤسسة إلى وسيلة لتقديم المعلومات الضرورية لمستخدميها والأطراف التي لها علاقة معها، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح جديد ألا وهو الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة المنشورة في صلب القوائم المالية، حيث أن تحقيق غاية المحاسبة يكون عن طريق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين والأطراف المستفيدة منها على شكل قوائم مالية وسياسات تختلف باختلاف الأهداف المنشودة، إذ يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لهؤلاء الأطراف سواء كانت لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة مصدرة القوائم المالية وذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.

ومن أجل الإلمام بالإطار النظري للإفصاح المحاسبي سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه

المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة من بداية الستينات بموضوع الإفصاح وذلك أن الإفصاح يعد من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومة المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وتستخدم لأغراض أخذ القرارات داخل المؤسسة.

المطلب الأول: نشأة الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لظهور مصطلح الإفصاح إلى منتصف القرن التاسع عشر وذلك في نطاق قوانين الشركات الانجليزية، حيث ظهر فيها لأول مرة كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق، وظهر أيضا كقاعدة قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلث الأول من القرن العشرين[1].

من الناحية العملية يمكن اعتبار أن البدايات الأولى لإجراءات الإفصاح المحاسبي قد بدأت مع بداية انفصال ملكية رأس مال الوحدات الاقتصادية عن إدارتها، وهذا بشكل عام يعتبر افتراضا منطقيا مقبولا يؤيده الباحث فمن المنطق أن مالك المشروع الاقتصادي يبدأ مشروعه الفردي البسيط والذي يتوقع منه تحقيق الأرباح المناسبة له والمقبولة قياسا برأس المال المخصص للمشروع والجهد المبذول في سبيل نجاحه وتطوره وهو لا يأبه بتوفير البيانات والمعلومات إلا بقدر حاجته الخاصة إليها وتوفير المطلوب، إلا أن هذه الوضعية لا تبقى على حالها عندما يتطور المشروع وحتى عندما أصبح من الممكن الاقتراض من الغير لغرض إقامة المشاريع الاقتصادية التي تسعى بشكل عام إلى تحقيق الأرباح عن طريق استخدام أموال الغير، وكذلك عندما تطورت العلوم الإدارية وفنونها وظهرت طبقة الإداريين التي بدأت استعدادها لإدارة المشاريع دون المساهمة برأس المال التشغيلي لها، إضافة إلى ظهور طبقة العاملين المتخصصين من المهن والمهارات المختلفة وحاجة أصحاب العمل إلى هذه الشريحة من العاملين أي الانفصال الفعلي للإدارة عن ملكية رؤوس الأموال، كل هذه وغيرها مشتركة كانت أسباب مقنعة للحاجة الماسة إلى ظهور تعليمات وقواعد ومتطلبات وبالتالي إلى معايير الإفصاح التي من خلالها يمكن ضمان الحد المقبول من نوعية وكمية البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالمشروع أو الوحدة الاقتصادية والتي يتوسم فيها عناصر الدقة والكمال والمصداقية والشفافية[2].

---

[1] صبرينة عمروش، **الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة تدقيق ومراقبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022/2021، ص: 28.

[2] جورج توما بيداويد، **الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات منح شهادة الدكتوراه في المحاسبة، تخصص: محاسبة، قسم علم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، استراليا، 2012، ص ص:9-10، متاحة على الموقع: Search.emarefa.net

وتزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، وذلك من خلال تحولها مند بداية الستينات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين وهو ما استوجب انتقال الوظيفة المحاسبية من التركيز على الدور الرئيسي الذي كانت تقوم به كنظام لمسك الدفاتر هدفه الأساسي حماية مصالح الملاك إلى التوجه والتركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، وحتى تؤدي المحاسبة وظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح والملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة وذلك على حساب مبادئ أخرى مثل مبدأ التحفظ والموضوعية والقابلية للتحقق، كما صاحب هدا التطور أيضا انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحها على النظرية الحديثة للمعلومات مثلا والتي ساهمت بتقدم الكثير من المفاهيم والأدوات للمحاسبين عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح[1].

وبما أننا لازلنا نتحدث عن مراحل تطور الإفصاح نرى أنه من المفيد الإشارة هنا إلى جانب مهم من الحقائق الموجودة التي لا يمكن معه الافتراض أو التكهن بمعطيات منطقية قد تصيب أحيانا وقد تخيب أحيانا أخرى، فإذا ما نظرنا إلى الكم الهائل من المعلومات المتوفرة عن الأسواق المالية العالمية وبمجرد معرفة التواريخ الحقيقية لإنشاء اغلب هذه الأسواق نلاحظ أن هذه الأسواق كانت موجودة أصلا في بعض الأحيان بعشرات السنين أو حتى بمئات السنين قبل كل التواريخ المشار إليها أعلاه، فكيف علينا إذا أن نفسر هذه الظاهرة ونحن أمام حقائق تاريخية دامغة لا يمكن تجاهلها أو عدم الأخذ بها خاصة ونحن ندعي الأمانة البحثية والمصداقية التي يجب أن يتم التركيز عليها في مثل هذه الحالات العلمية، إذ ارتأى الباحث الإشارة إلى بعض تلك الحالات التي تشير إلى وجود الإفصاح مند مئات السنين، نعم إن البدايات الأولى للإفصاح يمكن أن تكون وليدة الظروف الاقتصادية وبالأخص الأزمات المالية والاقتصادية التي انتابت العالم المتحضر وبالأخص في القرن الحالي والذي سبقه[2].

ويبقى مجال موضوع الإفصاح في المحاسبة لا يزال في تطور مستمر وموضوع الإفصاح لا يزال يرتبط بقضيتين لم يتم حلهما وحسمهما بعد وهما:[3]

- القضية الأولى: ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين، مثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة إمكانية تحديدهم كما أن عددهم واحتياجاتهم للإفصاح في تزايد مستمر بشكل ملحوظ.

[1] صيرينة عمروش، مرجع سبق ذكره، ص:20.

[2] جورج توما بيداويد، مرجع سبق ذكره، ص:11.

[3] عبد الحليم سعيدي، **محاولة تقييم موضوع إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:175-176.

- القضية الثانية: غالبا ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الإفصاح، حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من المجموعات بالاستفادة من ذلك الإفصاح يضع بلا شك مشاكل هامة عند تحديد العلاقة بين السبب، التكاليف والأثر، العوائد.

المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي وينبع ذلك الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة لذا لا يوجد تعريف واحد متفق عليه.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي

يوجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي وسنذكر فيما يلي بعض من هذه التعاريف:

التعريف الأول: تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات[1].

التعريف الثاني: هو بيان صادر عن شركة يحدد الاستراتيجيات المالية التي يتم استخدامها ويكشف عن أشياء مثل التكاليف والأرباح لفترة تقويم معينة[2].

التعريف الثالث: هو عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقلة بتلك الوحدات الاقتصادية وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل[3].

التعريف الرابع: الإفصاح المحاسبي هو الإعلان عن المعلومات المحاسبية على شكل تقارير مالية أو قوائم بشكل واضح وبصورة متكاملة وفي الوقت المناسب، لتمكين كافة الأطراف بالاعتماد على هذه المعلومات واتخاذ قراراتهم المناسبة في ضوئها[4].

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)ج2**، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:33.

[2] https://www.almrsal.com,15-03-2023,11:26.

[3] زيان قديد وآخرون، **دور الإفصاح المالي والمحاسبي في الرفع من جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد5، العدد02، الجزائر،2021، ص:152.

[4] إيمان أحمد الهنيني، زينب حسان النابلسيين، **تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للعملاء على قرارات الائتمان المصرفي**، مجلة معارف، المجلد 15، العدد 2، الأردن، 2020، ص : 72-73.

مما سبق يمكن القول بأن: الإفصاح المحاسبي هو الوضوح وعدم الإبهام في بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، بما يساهم في اتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة وتهيئ لهم بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمؤسسة.

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه في توفير المعلومات المحاسبية التي توفر البيئة الجديدة لمتخذي القرارات على كافة مستوياتهم وأنواعهم، ويمكن ذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر بعض النقاط تظهر أهمية الإفصاح[1]:

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية؛
- تساعد معلومات التقارير المالية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة لهم حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم؛
- تساعد معلومات قائمة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف الربحية خلال مدة معينة بالإضافة إلى بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال؛
- تقديم معلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للوحدة؛
- إمداد المستخدمين للتقارير المالية وتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل؛
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية والتي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ وسيتبع ذلك بالضرورة توضيح الفروض الخاصة بتلك العمليات والمفاهيم التي أسست عليها؛
- تساهم القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية التي تتواجد فيها.

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي وأهدافه

أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي

توجد أنواع متعددة للإفصاح المحاسبي نذكر منها ما يأتي:

[1] الجيلالي بن عوالي وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية**، مجلة الدراسات الأكاديمية، العدد03، الجزائر، 2019، ص:148-149.

1. **الإفصاح الكامل:** هو أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلق بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلقة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة[1].
2. **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل من الناحية الأخلاقية بتلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية وفق مبدأ المساواة[2].
3. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح المؤثرة في اتخاذ القرار كما أنه يعتمد على مدى خبرة الشخص المستفيد[3].
4. **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[4].
5. **الإفصاح التثقيفي:** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير عادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى[5].
6. **الإفصاح الوقائي:** أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل التقارير المالية مظللة أي يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية[6].

---

[1] مسعود صديق، فؤاد صديقي، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد2، الجزائر، 2016، ص:77.

[2] موسى شرفية، **الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: محاسبة وتدقيق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، ص:93.

[3] نوال بن اعمارة، **طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديدNSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17و18 جانفي2010، ص:10.

[4] أحمد حابية، **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة المدبر، المجلد07، العدد02، الجزائر، 2020، ص:46.

[5] العياشي زرزار، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 07و08 ديسمبر 2010، ص: 12.

[6] Https://specialties.bayt.com,29-03-2023,14:20.

7. **الإفصاح الإجباري الإلزامي:** يمثل هذا النوع من الإفصاح المحاسبي على ما تقدمه الوحدات الاقتصادية من معلومات وبيانات وفقا لبعض المعايير المحاسبية المحلية أو الدولية، أو التي تقدم بناءا على قرارات ولوائح قانونية أو إدارية معينة يتم بموجبها الالتزام التام وعادة ما تكون هناك عواقب قانونية أو إدارية ملزمة[1].
8. **الإفصاح الاختياري:** يقصد به تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية ويتم بمبادرة من المؤسسة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقارير المالية، وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها المؤسسة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقديم تلك المعلومات برغبة من المؤسسة وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار[2].

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في[3]:

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة؛
- المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود؛
- إشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين؛
- تقديم المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى المؤسسة والالتزامات القائمة ومختلف التغييرات التي تطرأ على الأصول؛
- تقديم المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل وذلك بهدف ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخفيض الموارد بين الوحدات.

بصفة عامة يمكن القول أن الهدف من الإفصاح بالدرجة الأولى هو عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للمؤسسة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه المؤسسات، كما أن هدف الإفصاح في القوائم المالية هو سرد جميع المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية[4].

---

[1] جورج توما بيداويد، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2] أحمد حابية، مرجع سبق ذكره، ص:47.

[3] صبرينة عمروش، مرجع سبق ذكره، ص:37.

[4] يحي السعيدي، لخضر أوصيف، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي: 04 و05 ديسمبر 2011، ص:11.

المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية عن مقومات رئيسية كالتالي:

1. تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية :

تتعدد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية في شركات المضاربة كالمضارب والمالك والمحلل والباحث والموظف والدائن والحكومة ومصلحة الزكاة والمستثمر وغيرهم، وإن تحديد المستخدم للمعلومات يساعد في تحديد خصائص المعلومات من جهة نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل أو المضمون وذلك لاختلاف كفاءة المستخدمين في تفسير المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، ولتحديد هوية هذا المستخدم استقر الرأي على جعله ممثلا في مجموعة من الفئات التي يتحمل استخدامها للتقارير المالية ولكن مع إبداء عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات منها وفق ترتيب الأولويات وهم الملاك الحاليون، الملاك المحتملون، الدائنون والمضارب[1].

2. تحديد الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية:

هنا يجب ربط هذا العنصر بمعيار أو خاصية الملائمة ويقول Shwyder أن خاصية ملائمة المعلومات تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين[2].

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة، وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، بالإضافة إلى كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمؤسسة، ويجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية[3].

---

[1] محمود علي الجبائي وآخرون، **مشكلات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في شركات المضاربة**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد2، الأردن، 2013، ص:354.

[2] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:163.

[3] محمد الهادي ضيف الله، **الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)**، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 13و14 ديسمبر 2012، ص:05.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

والتي تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهنا يتم الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها يسهل منهما وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية[1].

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات في نهاية السنة المالية للمؤسسة وقد تطلبت تشريعات معظم الدول فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة من المعلومات الموجودة على متن القوائم المالية، يعتبر توقيت الإفصاح عن المعلومات مهم جدا لمستخدم المعلومات وقد اعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أن التوقيت المناسب لإصدار القوائم المالية من الخصائص الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ملائمة، وأن الوقتية من العناصر التي يجب توفرها في القوائم المالية وهي عنصر مهم للقيام بالإفصاح الكافي[2].

المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وأساليبه

حظي مفهوم الإفصاح باهتمام كبير من طرف الجمعيات المهنية للمحاسبة وأسواق المال العالمية والدولية والمحلية التي تهتم بشكل خاص بموضوع الشفافية، لذلك حرص الاتحاد الدولي للأسواق المالية أن تتوفر متطلبات الإفصاح المحاسبي للأسواق المالية وكذلك الباحثين والمهتمين بالإضافة إلى ذوي المصلحة الأولى وهم مستخدمي القوائم المالية، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية وضعت مجموعة من الأساليب العامة تمتعت بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية التي توجد منهم أطراف مستفيدة من الإفصاح المحاسبي فيها.

المطلب الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي

لتحقيق الإفصاح المحاسبي لا بد من توفر عدة شروط في القوائم المالية حيث سنعرضها كما هو:

1. السياسات المحاسبية:

يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة والتي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية بشرط الالتزام بكل معايير المحاسبة المصرية، وتتضمن المبادئ والأسس، العرف المحاسبي

[1] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

[2] محمود علي الجبائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 355.

والقواعد والممارسات التي تتبعها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية ويتعين على الإدارة في هذا الصدد اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي تتضمن أن توفر القوائم المعدة على أساسها المعلومات التالية[1]:

- التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات؛
- التي يمكن الاعتماد عليها بحيث تعكس بشكل صادق نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة؛
- تعكس المضمون الاقتصادي للأحداث والمعاملات وليس فقط الشكل القانوني لها؛
- تتسم بالحيطة والحذر، الحيادية وعدم المحاباة.

2. الأطراف والصفقات الهامة:

يجب أن تشتمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة والأطراف الأخرى، كذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة القابضة والمؤسسة التابعة[2].

3. الأحداث اللاحقة:

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية وغالبا ما تنشر بعد انتهاءها بعدة شهور وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم بالفترة اللاحقة، وأثناءها قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها فإذا لم تكن منعكسة عليها فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم[3].

4. الشكوك حول استمرار المنشأة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المشروع وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراره فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لانهاية، وفي الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات أن افتراض استمرار المشروع غير قائم وأن هناك شكوك حول استمرار المؤسسة عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية[4].

5. الالتزامات المحتملة :

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها أو مبالغها وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في

---

[1] عمروش صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، ب ط ، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص:54.

[3] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2008، ص:57، متاحة على الموقع: Https:// iefpedia.com

[4] طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه، ص: 54.

ملاحظات القوائم المالية والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى درجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية[1].

المطلب الثاني: أساليب الإفصاح المحاسبي

تتمثل أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في:

1. إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:

يعتبر الإفصاح في صلب القوائم المالية من أوائل الأساليب المستخدمة إذ أن عرض هذه القوائم وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية يعتبر جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي، حيث يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات[2].

2. الملاحظات الهامشية:

يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكنها أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن والالتزامات المحتملة[3].

3. القوائم الإضافية والكشوف الملحقة:

يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية وقد يمكن استخدام الملاحظات الهامشية، لذلك إذا كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدودا ولكن قد يستلزم الأمر إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقرير المالي في بعض الأحيان قد يطلق عليها أضواء مالية ومن أمثلتها كشوف تفصيلية ببنود الأصول الثابتة ومجمع استهلاكه، أما القوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في التقارير المالية فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقا لأسس أخرى، ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار أو التغيرات في الأساليب الخاصة على المركز المالي[4].

4. تقرير المراجع:

تقرير المراجع لا يعتبر مكانا للإفصاح لكنه يساهم في تبيان الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة بالإضافة إلى أثر التغير في السياسات المحاسبية واختلافه في الرأي مع الإدارة حول الطرق

[1] رولا كاسر لايقة، مرجع سبق ذكره، ص:57.

[2] عمروش صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص:43.

[3] زيان قديد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:155.

[4] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة– منظور التوافق الدولي**، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:496.

المحاسبية المتبعة، وبالتالي يمكن اعتباره وسيلة إفصاح ثانوية إذ أنه يمكن أن يؤكد إفصاح المؤسسة أو عدم إفصاحها عن معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل[1]:

- عدم إتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على الإفصاح عن المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا؛
- الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها في الوسائل والطرق الأخرى للإفصاح.

5. معلومات إضافية تقدمها الإدارة:

ترد تلك المعلومات في تقرير مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المؤسسة، والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها المؤسسة مستقبلا، ويمكن القول بأن القوائم المالية الرسمية المزودة بالملحوظات الهامشية والجداول والقوائم الملحقة وشهادة المراجع تكمل التقرير المالي للمحاسب[2].

6. أساليب أخرى للإفصاح

مثل استخدام المقارنات للقوائم المالية وكذلك المعلومات المقارنة عن سنوات سابقة مثل أرقام المبيعات أو المصروفات، استخدام النسب المالية، استخدام الرسوم البيانية الإحصائية، استخدام المعلومات بين الأقواس التي تستخدم لشرح بعض البنود والجمل الغامضة والمبهمة[3].

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من الإفصاح المحاسبي

هناك عدة أطراف تستفيد من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية فهو يساعدهم على اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة، تتمثل هذه الأطراف المستفيدة في[4]:

1. **حملة الأسهم والمستثمرين:** يعد هؤلاء أهم مستخدمي المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لاتخاذ قرارات تتعلق بتحديد الأسهم التي سيتم شراؤها أو بيعها أو الاحتفاظ بها، وكذلك توقيت هذه العمليات وعادة ما تكون هذه القرارات ذات تركيز استثماري أو تركيز على وظيفة الوكالة أوكلاهما معا في آن واحد.
2. **المديرون:** يستفيد هذا الطرف من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بسبب التعاقدات التي تحتوي على أحكام وشروط تعتمد على متغيرات القوائم المالية، بالإضافة إلى استخدام هذه المعلومات

[1] عمروش صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة- منظور التوافق الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص:499.

[3] موسى شرفية، مرجع سبق ذكره، ص:98.

[4] الهام كسيرة، **أثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية للمؤسسة**، مجلة دراسات جبائية، المجلد11، العدد01، الجزائر، 2022، ص:267-268.

في العديد من قراراتهم التمويلية والاستثمارية والتشغيلية، فالمتغيرات التي تعتمد على القوائم المالية مثل نسبة الديون على حقوق الملكية ونسبة تغطية الفوائد تعد متغيرات مهمة في تحديد مقدار الديون طويلة الأجل.

3. **العمال:** يفيد الإفصاح المحاسبي العمال بما يقدمه من معلومات في القوائم المالية وبالتالي الاستفادة من مؤشرات ربحية المؤسسة في الحاضر والمستقبل، ومدى تأثير ذلك على حصتهم من الأرباح الموزعة بالإضافة إلى ما تقدمه من خطط معاشاتهم التقاعدية ونجاح هذه الخطط.
4. **المقرضون والموردون:** يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم المعلومات في القوائم المالية حتى تساعد المقرضون والموردون في معرفة المركز المالي قبل اتخاذ قرار التعامل مع المؤسسة، من خلال معرفة المعلومات المتعلقة بالسيولة والمديونية والربحية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد مقدار الفائدة ودرجة الضمان المطلوب وطريقة التسديد وشروط التعاقد لمنح القروض أو التوريد.
5. **العملاء:** فالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يساهم في تكوين صورة للمؤسسة لدى العملاء الذين يرتبطون بها لمدة طويلة عن مدى قدرتها على البقاء، فالعملاء لهم اهتماماتهم بمعرفة ومتابعة المقدرة المالية للمؤسسة ويزداد هذا الاهتمام في ظهور المخاوف من الإفلاس.
6. **الهيئات التنظيمية والحكومية:** يأتي اهتمام هذه المجموعات باختلاف أهدافهم فالبعض يهتم بمقدار الأرباح والإيرادات المتحققة لغرض فرض الضرائب، والبعض الآخر يهتم بمعلومات القوائم المالية لأغراض التعاقد الحكومي والرقابة التنظيمية لأن هذه المعلومات تعد أحد مداخل اتخاذ القرارات من قبل الهيئات بالإضافة إلى المعلومات التي تقدمها البيئة أو المجتمع الذي تعمل به المؤسسة.
7. **أطراف أخرى:** يفيد الإفصاح المحاسبي أيضا الباحثين الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لحماية البيئة ومجموعات الضبط ذات المصالح الخاصة، لذا زاد الاهتمام بما تقدمه القوائم المالية من معلومات تساهم في المحافظة على البيئة وتعزيز العائد الاجتماعي.

المطلب الرابع: تكاليف الإفصاح

إن قرارات الإفصاح تتأثر بالتكاليف المرتبطة به وهي كالتالي[1]:

1. **تكاليف التجميع والتشغيل:** وهي التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومن مستخدم إلى آخر وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح.

[1] عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة**، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ب س، ص :28-29، متاحة على الموقع: https://alqashi.com

2. **التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية:** إذا ما قامت مؤسسة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك المؤسسة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة، ولا شك أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح.
3. **التكاليف السياسية:** تلعب الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التقليدية للمؤسسات دورا هاما في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه المؤسسات أو غير صالحها، فالمؤسسات التي تظهر قوائمها المالية أرباحا خيالية غالبا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام وتتعرض للنقد من هذه الجهات، وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه المؤسسات لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية، وتسمى تلك الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية.
4. **التكاليف المترتبة على التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للمؤسسة:** يعتقد الكثير من المدراء أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت المؤسسات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها، ومن الأمور الحساسة في مجال الإفصاح تلك المعلومات المتعلقة بالبحوث والتطوير وكذا المنتجات الجديدة ولا شك أن المؤسسة التي تتفوق على منافسيها في هذين المجالين تواجه أصعب القرارات عندما ترغب في زيادة رأس مالها، فمن ناحية لا يقبل المستثمرين على المساهمة في الإصدار الجديد إلا إذا قامت المؤسسة بتقديمك المعلومات التفصيلية الخاصة بالبحث والتطور أو بالمنتجات الجديدة، ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين حيث يساعدهم على مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل.

المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه

لقد أصبح من الضروري التطرق إلى قواعد الإفصاح عن المعلومات التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية وذلك لأهمية هذه القواعد بعد أن دخلت حيز التطبيق في غالبية بلدان العالم، فالهدف الرئيسي من وضع هذه القواعد هو جودة وزيادة الإفصاح المحاسبي وأيضا تنظيم ومرونة هذا الإفصاح عند إعداد وعرض القوائم المالية للوحدة الاقتصادية أو المعدة لأغراض عامة.

المطلب الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة والمتبعة في إعداد القوائم المالية من الأمور الهامة والضرورية حتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية فهمها بصورة صحيحة، ولذلك يجب أن يكون الإفصاح عن

هذه السياسات المحاسبية جزءا متمما للقوائم المالية حيث أن الإفصاح عن هذه السياسات يساعد مستخدمي القوائم على استيعابها وفهم ما بها من معلومات.

أولا: تعريف السياسات المحاسبية

هي المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحددة التي تطبقها الشركة لإعداد وتقديم بياناتها المالية[1].

ثانيا: الافتراضات المتعلقة بالسياسات المحاسبية:

تتمثل الافتراضات الأساسية للسياسات المحاسبية المعترف بها في[2]:

1. **الاستمرارية:** بمعنى أن المؤسسة مستمرة في نشاطها في المستقبل كما يفترض أنه ليس في النية تصفية أعمالها أو تخفيض حجم هذه الأعمال تخفيضا ملموسا.
2. **الثبات:** بمعنى أن السياسات المحاسبية المتبعة ثابتة من فترة مالية لأخرى والسياسات المحاسبية تشمل المبادئ والأسس والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها المؤسسة عند إعداد القوائم المالية وعرضها، وإذا ما حدث تغيير في أي من السياسات التي تتبعها المؤسسة وكان له تأثير هام في الفترة الجارية فيتعين الإفصاح عن ذلك التغيير وقيمته.
3. **الاستحقاق:** بمعنى الاعتراف بالإيرادات والمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن تحصيلها أو سدادها ويرتكز مبدأ الاستحقاق على اعتبارات ثلاثة هي:

أ. **التزام الحيطة والحذر:** ويعني هذا المبدأ أخذ كافة التكاليف والأعباء والخسائر المتوقعة عند تحديد الربح وعدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا إذا تحققت فعلا.

ب. **الاهتمام بالجوهر قبل الشكل:** بمعنى أن يتم عرض المعاملات والأحداث المالية بالقوائم على أساس جوهرها وما يترتب عليه من آثار مالية وليس على أساس شكلها القانوني.

ج. **مبدأ الأهمية النسبية:** بمعنى أن يتم الإفصاح عن كافة البنود ذات الأهمية النسبية التي تؤثر على قيمة القوائم المالية ما يترتب عليها من قرارات.

من أمثلة السياسات المحاسبية التي يستوجب الإفصاح عنها[3]:

- أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية؛

---

[1] Grégory Heem**, Lire les états financiers en ifrs**, Maison d édition pour lenseignement et la formation, S é, Algérie, 2008,p: 158 .

[2] محمد الهادي ضيف الله، **أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد01، العدد06، الجزائر، ب س، ص:91.

[3] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص:160.

- سياسة توحيد البيانات المالية؛
- سياسة التقييم؛
- السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب والخسائر الناتجة عنها؛
- السياسة المتبعة في معالجة عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط؛
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل؛
- سياسات الاستهلاك مثل طريقة القسط الثابت القسط المتناقص؛
- سياسة تقييم المخزون؛
- السياسات المحاسبية المتبعة في الاعتراف بالإيراد...الخ.

المطلب الثاني: الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والميزانية والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة وأن يتم نشر المعلومات ذات الأهمية النسبية التي تهم جميع ذوي المصالح في المؤسسة وخارجها، ويساعد الإفصاح عن هذه الأمور على تحسين الفهم العام لأنشطة المؤسسة وسياسته الإدارية والمحاسبية والتأكيد من وجود رقابة مناسبة على أداء المؤسسة ومقاييس أدائه، كما يقدم الإفصاح أساسا قبولا لتقييم الاستثمارات من خلال ما ينشر من معلومات مالية.

وتتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها أو الإفصاح المطلوب توفيره وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في[1]:

1. **بالنسبة لقائمة الدخل:** يجب الإفصاح عما يلي:

- الدخل الناتج من العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج من بنود غير عادية؛
- الجزء المحمل لمصاريف الفترة المحاسبية من جملة تكاليف البحث والتطوير وكذلك قيمة إطفاء الجزء المؤجل من هده المصاريف في حال تأجيلها؛
- قيمة القسط الضريبي الناشئ عن خسارة تشغيلية وذلك في قائمة دخل الفترة التي نشأت بما فيها الخسارة؛
- مصروف الضريبة عن دخل النشاط العادي بصورة منفصلة عن مصروف الضريبة عن البنود الغير عادية وبنود السنوات السابقة، الأثر المتراكم للتغيير في سياسات محاسبية؛
- مصروف الإيجار الخاص بالأصول المستأجرة؛
- صافي فروق التحويل وكذلك صافي فروق ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية التي تنشا عن عمليات سعر الصرف؛
- المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع استثمارات طويلة الأجل؛

[1] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص: من162-164.

- الإفصاح عن مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية وبصورة منفصلة عن بيان الدخل؛

2. **بالنسبة للميزانية:** يجب الإفصاح عما يلي:

- قيمة الإنشاءات قيد الانجاز والجزء المحصل كدفعات عن الانجاز والتأمينات المدفوعة على حساب العقود؛
- قيم الموجودات المستأجرة بعقود إيجار تمويلية مفصلة على الأصول الأخرى وأية قيود مالية تفرضها اتفاقية عقد الإيجار؛
- إجمالي الاستثمار لعقد الإيجار التمويلي بدفاتر المؤجر وقيم الأصول المؤجرة منفصلة عن الأصول الأخرى؛
- القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة إذا لم تكن مدرجة بقيمتها السوقية؛
- القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات التي تتم المحاسبة عنها كاستثمارات طويلة الأجل إذا لم تكن مدرجة بقيمتها العادلة.

3. **بالنسبة لقائمة التدفق النقدي:** يجب الإفصاح عما يلي:

- مصادر واستخدامات الأموال من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والاستخدامات الأخرى؛
- العناصر غير العادية.

4. **في الملاحظات على الحسابات:** يجب الإفصاح عما يلي:

- الالتزامات الطارئة وطبيعة هذه الالتزامات والشروط التي يتوقف عليها تحقق هذه الالتزامات وكذلك قيمة الأثر الكمي إذا كان ذلك ممكنا؛
- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛
- السياسة المحاسبية المتبعة في تخصيص إيرادات العقد أي تغيير يحدث فيها؛
- الطريقة المتبعة في إعادة تقييم الممتلكات والمؤسسات في حالة إدراجها في الميزانية بالقيم المعاد تقييمها بها وعن تاريخ إعادة التقييم...؛
- السياسة المتبعة للمنح الحكومية؛
- أسماء ووصف مؤسسات المجموعة والطريقة المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات عن المؤسسات التابعة أو الزميلة،
- نسبة التملك؛
- نسبة الأسهم المشتراة التي لها حق التصويت؛
- قيمة نفقات الاقتراض التي تمت رسملتها في البيانات المالية للمؤسسات التي تتبع سياسة رسملة نفقات الاقتراض؛
- المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية نذكر منها ما يلي:

أولا: عوامل تتعلق بالمؤسسة

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالمؤسسة بعدة عوامل نذكر منها ما يلي[1]:

1. **حجم المؤسسة:** يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين، منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية في عديد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمؤسسات صغيرة الحجم.
2. **عدد المساهمين في المؤسسة:** يعتبر عدد المساهمين في المؤسسة من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.
3. **تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية:** يعتبر تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج أعمالها.
4. **المراجع الخارجي بالمؤسسة:** يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح في القوائم المالية، من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها القانون.

ثانيا: نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة الأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكسوه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم وارتفاع عددهم

[1] أحمد حابية، مرجع سبق ذكره، ص :60-61.

ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه بحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح وجلاله بالقوائم المالية[1].

ثالثا: الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ومداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، فالدولة التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة لديها وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح[2].

رابعا: المنظمات والمؤسسات الدولية

المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجة متفاوتة على الإفصاح، ومن أهمها لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC) والتي أصدرت العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تتعقب الإفصاح، وذلك لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي[3].

والشكل التالي يبين العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي:

[1] دليلة دادة، **اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019/2018، ص:10.

[2] أحمد حابية، مرجع سبق ذكره، ص:61.

[3] دليلة دادة، المرجع نفسه، ص:10.

الشكل رقم (01): العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

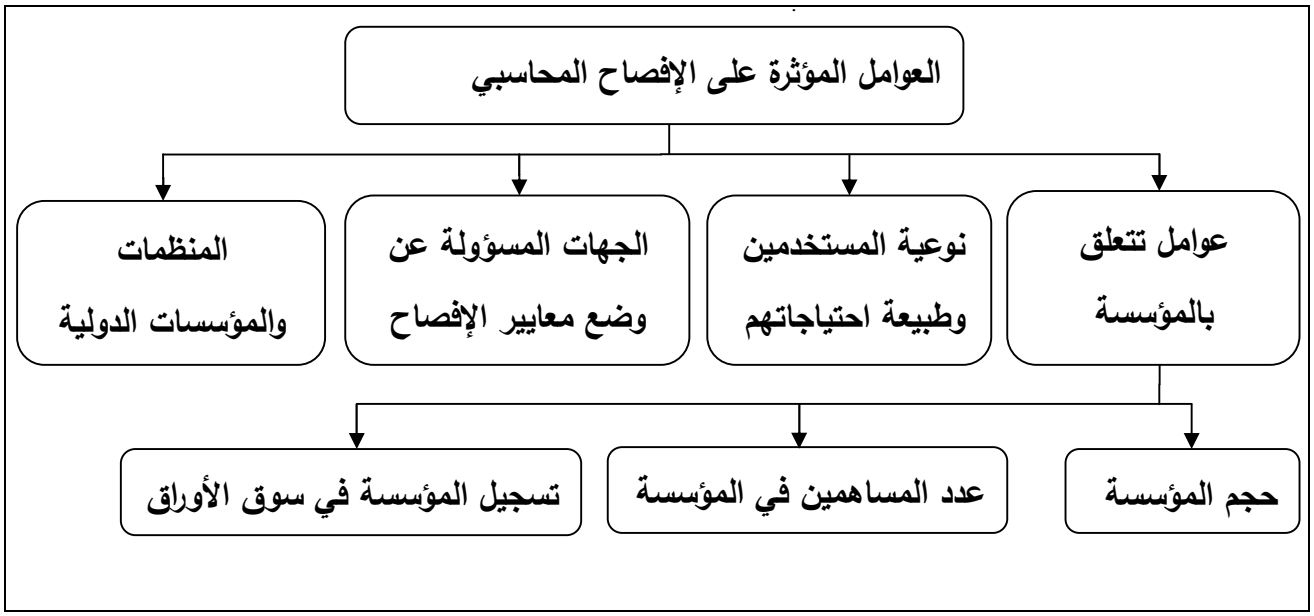

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المتاحة سابقا (العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي).

خلاصة:

بناء إلى ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تبين لنا أن الإفصاح المحاسبي عبارة عن عملية إظهار معلومات مالية تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، له أهمية كبيرة وتزداد أهميته وضوحا بمعرفة لمن يتم الإفصاح والغرض منه وما هي كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التظليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سلمية مبنية على معلومات دقيقة، وهناك مستويات مختلفة للإفصاح كالإفصاح التام والكافي... حيث يجب على المحاسب اختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية إذ لا بد أن يرتكز الإفصاح على مجموعة من المقومات خاصة أن المعلومات المالية تقدم لأطراف متعددة وذات مصالح مختلفة على سبيل الذكر تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية وأغراض استخدامها.

تحقيق الإفصاح المحاسبي لا يتحقق إلا بتوفر مجموعة من الشروط وحتى تكون عملية الإفصاح منظمة وغير عشوائية تم وضع مجموعة من الأساليب تتمتع بدرجة عالية من القبول منها الإفصاح في القوائم المالية والملاحظات الهامشية وغيرها من الأساليب، كما لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، وهذا ما استوجب وضع تشريعات وقواعد متفق عليها تخص عملية الإفصاح متمثلة في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، أي ما يخص عملية الإفصاح في القوائم المالية التي سنتطرق إليها والى كل ما يتعلق بها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

خلاصة

تمهيد

إن الممارسات المحاسبية شهدت تطورا كثيرا و خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية إذ تعد وسيلة النظام المحاسبي في التعبير عن نتائج العمليات و الوسيلة الرسمية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية التي تهتم بمخرجات المؤسسة أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها الكيانات باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم، وقد عملت معايير المحاسبة الدولية على تطوير القوائم المالية من خلال اهتمامها بكيفية إعدادها و عرضها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

ومن أجل الإلمام بالإطار النظري للقوائم المالية سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية و علاقتها بالإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي لأن هذه القوائم بما تحتويه من معلومات تعكس نتائج نشاط المؤسسة على مدار الفترة المالية لتغطي بذلك صورة واضحة عن أدائها يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة فيه مع جوانب الضعف.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية و أهدافها

من خلال التطرق إلى تحديد أهم التعاريف التي تم فيها تبيان ماهية القوائم المالية وأهميتها:

أولا: مفهوم القوائم المالية

1. تعريف القوائم المالية:

هناك العديد من التعاريف للقوائم المالية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: القوائم المالية هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة[1].

التعريف الثاني: تقديم عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية وبما يفيد قطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية[2].

التعريف الثالث: مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات[3].

---

[1] سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:191.

[2] سليم بن رحمون، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص:101.

[3] عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص:03.

التعريف الرابع: هي الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية إعدادا دوريا ومنتظما، وهذه المعلومات إما أرصدة ترتبط بتاريخ معين أو بلحظة زمنية محددة أو تدفقات ترتبط بفترة زمنية محددة[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية على أنها: المنتج النهائي للنظام المحاسبي فيه تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة مالية.

2. أهمية القوائم المالية:

تبرز فائدة وجود القوائم المالية في العديد من الأمور منها ما يلي[2]:

- تحدد سلوك النشاط التجاري وقدرته على در الأموال وتحدد أيضا مصادر الأموال واستخدامها؛
- توضح قدرة المؤسسة في الوضع الراهن على سد الديون المترتبة عليها؛
- تساهم في الكشف عن أي مشكلات ربحية من خلال تتبع سلوك الإنتاج المالي أولا بأول وإيجاد المشكلة أن وجدت؛
- توضح النسب المالية من المخططات البيانية المالية الخاصة بسلوك العمل في المؤسسة؛
- تساهم في التأكد من دقة المعاملات التجارية والتي تتمثل في اتفاقيات بين مجموعة من الأطراف لتقديم الخدمات أو توريد البضائع وفق شروط محددة مسبقا؛
- تعتبر أداة قياس للأداء والتغيرات في مستوى الوضع المالي الحالي للمؤسسة؛
- تعتبر وسيلة لضمان الدقة في الحسابات المالية وخاصة في الضرائب والتمويل والاستثمار؛
- توضح إيرادات المؤسسة المالية والنسبة المسموح بها للاستثمار ونسبة القرض الممكن الحصول عليه في حالة الحاجة.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن الميزانية للمؤسسة والتي تكون مفيدة لغالبية المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتطلب تلك القرارات تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، وتقييم توقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها حيث يكون المستخدمون قادرون على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن الميزانية والأداء والتغيرات خلال الفترة.[3]

[1] إنصاف جمعة بركات الفاطمية، **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 49، 2022، ب م ن، ص:64.

[2] https://mawdoo3.com,20-02-2023,18:34.

[3] دليلة دادة، مرجع سبق ذكره، ص :13.

كما يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في النقاط التالية[1]:

- توفير معلومات موثوق فيها عن الأحداث والموارد والالتزامات الاقتصادية لمنشات الأعمال من أجل تقييم مواطن القدرة والضعف، إظهار مواطن التمويل والاستثمار، إظهار أساس مواردها لأغراض النمو؛
- توفير المعلومات المالية النافعة لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛
- توفير الاحتياجات الأخرى من المعلومات عن التغيرات في الموارد والالتزامات الاقتصادية؛
- الإفصاح عن المعلومات الأخرى الملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية؛
- مساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة المرتبطة بالتوقيت وعدم التأكد.

المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)على عدة أسس واعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية، وهي:

1. العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للمؤسسة، وفي حالات نادرة جدا قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللا ونجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة الإفصاح كما يلي[2]:

- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية؛
- أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل؛
- تحديد المعيار الذي خالفته المؤسسة وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة؛

[1] مثقال حمود سالم القرالة، **استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص: 31-32، متاحة على الموقع: https://meu.eduje

[2] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المؤسسة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

2. السياسات المحاسبية:

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها[1].

3. فرض استمرارية المنشأة :

يتم إعداد البيانات المالية عادة على افتراض أن الكيان سيستمر كمنشاة مستمرة في المستقبل المنظور وبالتالي من المفترض أن مقدم العرض ليس لديه النية ولا الحاجة إلى المضي قدما في تصفيتها[2].

4. المحاسبة على أساس الاستحقاق:

ويعني أساس الاستحقاق أن الشركة المستمرة في أعمالها يجب أن تعد القوائم المالية الخاصة بها في نفس الفترة والاعتراف بالأحداث والعمليات عند حدوثها خلال الفترة المحاسبية وليس عند تحقيق العملية نقدا أو دفع أو استلام النقود[3].

5. مبدأ ثبات العرض:

عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية[4].

6. مبدأ الحيطة والحذر:

يهدف بشكل أساسي إلى بث الثقة في الحسابات التي تنشرها المؤسسات وهو يتألف بشكل خاص من التقييم المعقول للحقائق التي تؤدي إلى الاعتراف الفوري بالانخفاضات المحتملة في قيمة أصول المؤسسة، في حين أن الزيادات في القيمة لن يتم الاعتراف بها إلا عندما يتم تنفيذها بالفعل[5].

---

[1] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[2] John Hughes, Alex Fisher,**Lire les états financiers Que me faut-il savoir ? reponses A Des Questions Courantes**, sé, s m é, Canada, 2014 , p: 73.

[3] محمد باقر كرجي، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق،2017، ص: 34، متاحة على الموقع: https://molt3ath.com

[4] زوينة بن فرج، المرجع نفسه، ص: 64.

[5] Karine Cerrada et al,**Comptabilité et analyse des états financiers**, 1ere édition, Bibliothèque nationale, paris, 2014, p: 15.

7. القابلية للمقارنة:

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية[1].

المطلب الثالث: طرق قياس عناصر القوائم المالية

تعني عملية قياس عناصر القوائم المالية تحديد القيم المالية التي يتم بموجبها إقرار وإدراج عناصر القوائم المالية في الميزانية وبيان الدخل ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس، وقد تم وضع مبادئ قاعدتها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بإضافة عنصر الشفافية إلى العناصر التي اعتمدت المبادئ عليها، والتي انطلقت من عنصر الصدق[2].

ويمكن تلخيص هذه الأسس في ما يلي[3]:

1. **التكلفة الجارية (قيمة الإحلال):** تكلفة الإحلال لأصل معين هي ما يعادل المقابل النقدي الذي يلزم أن يتم التضحية به في الحاضر في سبيل الحصول على الأصل، وتمثل التكلفة الجارية القيمة الاقتصادية للأصل كما تستمد من المنافع الاقتصادية المنتظر الحصول عليها منه في المستقبل وهي في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.
2. **التكلفة التاريخية:** تعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها التقييم المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم، وكذلك الأعباء والإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها الموارد الاقتصادية نتيجة للتغيرات الطارئة على القدرة الشرائية للنقود[4].
3. **القيمة البيعية في التصفية:** قد تكون التصفية اختيارية كما قد تكون إجبارية ولا شك أن افتراض استمرار الوحدة المحاسبية والقيمة البيعية في التصفية هي مقدار النقدية التي يمكن مقابلها بيع الأصل في الحاضر في ظروف التصفية.
4. **القيمة القابلة للتحقيق:** هي ما يعادل المقابل النقدي الذي يتوقع الحصول عليه من بيع الأصل في ظل استمرار الوحدة المحاسبية بنشاطها مخصوما منه ما قد يلزم لجعل الأصل في حالة صالحة للعمل.
5. **القيمة الحالية:** حيث يستمد الأصل قيمته من الخدمات الكامنة فيه والتي يتوقع الحصول عليها في المستقبل في ظل استمرارية الوحدة المحاسبية بممارسة نشاطها العادي.

المطلب الرابع: مستخدمي القوائم المالية

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين لها كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

---

[1] زوينة بن فرج، المرجع نفسه، ص: 48.

[2] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص:40.

[3] عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[4] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص:28.

1. **الملاك:** هم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهمهم التعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشات الأخرى المماثلة[1].
2. **العملاء:** ينصب اهتمام العملاء على مواصفات منتجات الوحدة الاقتصادية، أسعارها، شروط منح الائتمان، شروط التسليم، وبالتالي يحتاجون إلى معلومات تؤكد جودة المنتجات وتناسب أسعارها مع توافر مرونة في شروط التسليم والائتمان[2].
3. **الدائنون:** يعتبر الدائنون من أهم مصادر التمويل للمؤسسة، فهم مثل الملاك ولأنهم يريدون استرداد ديونهم وعوائدهم فإنهم دائما أصحاب مصلحة مهتمون بمستوى أدائها خاصة قدرتها على سداد الديون وفوائدها، كما ينظر الدائنون للمؤسسة على أنها عميل من عملائهم لذلك يرغبون دائما في استلام معلومات ايجابية عن قدرة المؤسسة على الاستمرار[3].
4. **العاملون:** يهتم العاملون كأفراد بالأجور، الاستقطاعات، ساعات العمل، ومعايير أداء العمل بينما العاملون كمجموعة(نقابة أو إتحاد عمل) يحتاجون إلى معلومات متعلقة بمتوسط الأجور، ظروف العمل، المزايا العينية، نصيب العاملين في الأرباح[4].
5. **المديرون:** تمثل الإدارة وكيل عن الملاك في استخدام وإدارة موارده المستثمرة في المؤسسة وعادة يسعى المديرون لتحقيق أعلى أداء اقتصادي ممكن لأن ذلك يعني استقرارهم الإداري والمادي[5].
6. **الجهات الرقابية والحكومية:** حيث تحتاج إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين كقانون ضريبة الدخل قوانين البيئة وغيرها، كما تحتاج هذه الجهات إلى معلومات تساعدها في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة وتحديد مدى قدرتها على تسديد هده الضرائب ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني[6].
7. **الجمهور:** هم بحاجة إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المؤسسة وتنوع نشاطها في الاقتصاد المحلي[7].

---

[1] دليلة دادة، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[2] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، ب ط، المكتب الجامعي الحديث، ب م ن، ب س، ص:17.

[3] دليلة دادة، المرجع نفسه، ص: 15.

[4] محمد عباس بدوي، المرجع نفسه، ص: 17.

[5] دليلة دادة، المرجع نفسه، ص:15.

[6] صبرينة عمروش، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[7] أمينة فيداوي، **إدارة الأرباح كأثر حاسم لتبني المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة مستغانم، الجزائر، يومي 13 و14 جانفي 2013، ص:12.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية و تقسيمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو مشابهة إلا أن هناك فروقا بينها، يتلخص نشاط المؤسسة في العناصر الأساسية للقوائم المالية التي تقدم من خلالها حوصلة حول نشاط في صورة وثائق شاملة حيث تقدم في نهاية كل دورة محاسبية.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي

أولا: مفهوم قائمة المركز المالي

تبين الميزانية المركز المالي للمشروع في تاريخ معين و لذلك غالبا ما يطلق عليها قائمة المركز المالي، وسنتطرق إلى مفهومها كالتالي:

1. تعريف قائمة المركز المالي:

توجد عدة تعاريف لقائمة المركز المالي نذكر منها:

التعريف الأول: بيان كامل لممتلكات المشروع (الأصول) وما على المشروع (التزامات ورأس المال) وذلك عند تاريخ معين هذا البيان أشبه بلقطة فوتوغرافية في لحظة معينة للمركز المالي للمشروع[1].

التعريف الثاني: تعرف بأنها بيان مالي منظم، و مستخرج من الدفاتر في تاريخ معين بأرصدة الحسابات التي لم تقفل بترحيلها إلى قائمة الدخل، و كذلك رصيد قائمة الدخل بحيث يعطي صورة أمينة و صادقة عن المركز المالي للمشروع في ذلك تاريخ[2].

التعريف الثالث: تعرف على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة (ما له و ما عليه)[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف قائمة المركز المالي بأنها: عبارة عن جدول يوضح الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين، ويظهر ما تملكه من أصول وخصوم بمختلف أنواعها وكذلك الالتزامات اتجاه الغير، فهو يوضح أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية.

---

[1] يونس حسن الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1998، ص:132.

[2] صالح الرزق، يوحنا عبد آل ادم، **المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:435.

[3] جمال معتوق، **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الماليSCF**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد48، الجزائر، 2017، ص:79.

2. أهمية الميزانية :

الميزانية هي المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة المنشأة وحول مرونتها المالية وذلك كالتالي[1]:

- **السيولة:**

وتعرف بأنها الوقت المتوقع لأصل من الأصول كي يتحقق أو يمكن تحويله إلى نقد أو يتم دفع التزام ما، فكل المقرضين سواء لأجل قصير أو أجل طويل يهمهم التعرف على نسب السيولة في المدى القصير مثل نسبة النقد وشبه النقد إلى المطلوبات المتداولة لتقييم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك فإن المالكين الحاليين والمحتملين يدرسون سيولة المؤسسة لتقييم إمكانية استمرار أو زيادة أرباح أسهمهم أو إمكانية توسيع عمليات المؤسسة وبشكل عام فكلما ازدادت سيولة المؤسسة كلما كانت خطورة فشلها أقل.

- **المرونة المالية:**

وهي تعبر عن قدرة المؤسسة في اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحسين مركزها الاقتصادي، وفي توقيت التدفق النقدي حتى تتمكن من مواجهة احتياجاتها النقدية واستغلال فرص الاستثمار غير المتوقعة، فالميزانية وعن طريق عرضها للمصادر الاقتصادية المتاحة ومبالغ وتوقيت مطلوباتها على تلك المصادر فإنها توفر معلومات مفيدة في تقييم المرونة المالية للمؤسسة.

بالإضافة لما تقدم فإن الميزانية توفر أيضا معلومات حول ربحية المؤسسة عن طريق ربط صافي الدخل بحقوق الملكية للتعرف على نسبة العائد على حقوق الملكية، كذلك فإن ربط بعض فقرات الميزانية بفقرات أخرى من قائمة الدخل يؤدي إلى توفير نسب معينة تساهم في تقييم وقياس كفاءة أداء إدارة المؤسسة، فمثلا يمكن استخدام المبيعات الصافية وقسمتها على المخزون للتعرف على قدرة المؤسسة في توليد المبيعات عن طريق الاحتفاظ بمبلغ معين من المخزون.

ثانيا: أهداف الميزانية

أهداف الميزانية العمومية تكون كالآتي[2]:

- **الكشف عن الوضع المالي:** من الأهداف الرئيسية لإنشاء الميزانية العمومية هو معرفة الموقف المالي خلال الفترة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للمؤسسة؛
- **عرض الصورة الخاصة بالأصول والالتزامات:** الميزانية تكون مجهزة لمعرفة قيمة الأصول والالتزامات التي على المؤسسة خلال نهاية العام؛
- **معلومات عن الدائنين والمدينين:** الميزانية العمومية تقدم الصورة الكاملة حول الدائنين والمدينين للمؤسسة خلال فترة معينة؛

[1] فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق**، ب ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص : 142-143.

[2] https://www.daftra.com,12-03-2023,10:35.

- **الكشف عن مركز السيولة:** الميزانية العمومية توضح مركز السيولة في المؤسسة؛
- **توضح موقف الملاءة بالمؤسسة:** الملاءة المالية هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بالنفقات الثابتة وتحقيق التوسع والنمو وذلك خلال الأجل الطويل؛
- **لحساب النسب:** النسبة المحاسبية تعتمد في الأساس على البيانات التي تقدمها الميزانية العمومية، فهي تساعد الإدارة لمعرفة نقاط القوة و الضعف في المنظمة؛
- **لتوفير المعلومات المالية:** الميزانية العمومية توفر معلومات صحيحة وموثوقة عن الوضع المالي للإدارة أو الحكومة أو ملاك الأسهم.

ثالثا: عناصر قائمة المركز المالي

تتمثل عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية) في الأصول والخصوم كما يلي:

1. الأصول:

هي مورد للعمل التجاري وبصورة أوضح فالأصل هو مصدر اقتصادي يقاس بموضوعية، وينتج عن عملية مالية مسبقة، والذي سيولد للمؤسسة ربح اقتصادي في المستقبل[1].

تتمثل عناصر الأصول في ما يلي:

- **الأصول المتداولة:** هي الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استعمالها في العملية الإنتاجية خلال سنة من تاريخ المركز المالي أو أثناء دورة التشغيل أيهما أطول[2].
- **الأصول الثابتة (الملموسة):** حيث يقتنى هذا النوع من الأصول بقصد تثبيته في المؤسسة واستخدامه في النشاط التشغيلي ويشمل الأراضي، المباني، المعدات والآلات، المباني تحت الإنشاء، الأثاث ....الخ و تقتني هذه الأصول وتسجل بالدفاتر بكلفتها التاريخية، وتظهر في الميزانية العمومية مطروحا منها متراكمات إهلاكها(باستثناء الأراضي) للحصول على القيمة الدفترية للأصل[3].
- **الأصول غير الملموسة:** هي الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس ولكنها ذات فائدة اقتصادية للمؤسسة كما أن قيمتها غير ثابتة وعرضة للتقلبات المفاجئة، ويأتي عرضها في قائمة المركز المالي بعد الأصول الثابتة[4].
- **الأصول الأخرى:** هي الموارد التي لا تتناسب بشكل جيد مع أحد التصنيفات الأخرى وتتضمن التصنيفات الأصول التي تعتبر صغيرة جدا والتي لا تجيز إلى إعداد تقرير منفصل بها[5].

---

[1] نضال محمود الرمحي، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص:16.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص :136-137.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، 2009، الأردن، ص:45.

[4] سليمان مصطفى الدلاهمة، المرجع نفسه، ص:137.

[5] نضال محمود الرمحي، المرجع نفسه، ص: 43.

2. الخصوم:

وهي تضحيات بمنافع اقتصادية محتملة ناتجة عن التعهدات بتحويل أصول، أو تقديم خدمات إلى مؤسسات أخرى مستقبلا، نتيجة معاملات أو أحداث وقعت في الماضي[1].

تصنف الخصوم في قائمة المركز المالي إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- **الخصوم المتداولة القصيرة الأجل:** وهي التزامات على المؤسسة يجب الوفاء بها خلال سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول، وتتمثل الخصوم المتداولة في (الدائنين، أوراق الدفع، قروض قصيرة الأجل، مصروفات مستحقة، إيرادات مقبوضة مقدما، أرباح معلن عن توزيعها، ضرائب مستحقة)[2].
- **الخصوم المتداولة الطويلة الأجل:** هي الخصوم التي تستحق على المؤسسة للغير و يلزم الوفاء بها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة وتشمل (السندات، قروض طويلة الأجل...)[3].
- **حقوق الملكية:** هي عبارة عن الفرق بين الأصول و الالتزامات، و تعرف أيضا بصافي الأصول[4].

رابعا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي[5]:

أولا: الأصول

تتمثل في: التثبيتات المادية وغير المادية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

ثانيا: الخصوم

تتمثل في: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

---

[1] سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، مرجع سبق ذكره، ص:195.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

[3] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع نفسه، ص:138.

[4] سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، مرجع نفسه، ص: 195.

[5] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2012/2011، ص : 38-39.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملاحق وهي: وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات، حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة، مبالغ للدفع والاستسلام، المؤسسة الأم، المؤسسات المساهمة في المجمع، الفروع، جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين...)، في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم، عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير المحررة كليا، القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية، تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية، عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة، الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع، حقوق وامتيازات وتخفيضات المحتملة المتعلقة بالأسهم، مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز الغير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أوفي الاستلام.

المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

أولا: مفهوم قائمة الدخل

1. تعريف قائمة الدخل:

لقد تعددت تعاريف قائمة الدخل وسنقدم بعض منها على سبيل المثال:

التعريف الأول: تقرير مالي يصور نتيجة عمل المشروع خلال فترة مالية معينة[1].

التعريف الثاني: بيان موجز بالمصروفات اعتبارا من تاريخ الاستلام أو الصرف يعرض المنتجات التي صنعتها المؤسسة خلال السنة المالية[2].

2. أهمية قائمة الدخل:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتمثل في أنها[3]:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

[1] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة (01)و(02)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ب م ن، 2008، ص:438.

[2] Collection Gestion,**Le système comptable financier (SCF)**, S é, Maison d édition pour lenseignement et la formation, Algérie, 2008, P: 66 .

[3] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص:44.

ثانيا: عناصر قائمة الدخل

تتمثل عناصر قائمة الدخل في:

- **الإيرادات:** عبارة عن مقدار الزيادة في أصول الوحدة الاقتصادية أو النقص في التزاماتها أو كليهما مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية نتيجة مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها المعتاد، ويعني ذلك أن الإيرادات ما تحصل عليه الوحدة الاقتصادية عند بيع سلعة أو تقديم خدمة، وتعتبر المبيعات إيرادات أوراق مالية، إيراد العقار، إيراد الفوائد، العمولة المحصلة بمثابة أمثلة واضحة عن الإيرادات[1].
- **المصروفات:** هي تخفيضات في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة في شكل تدفقات خارجة أو استنفاد للأصول أو نشأة التزامات تؤدي إلى تخفيضات في حقوق الملكية بخلاف تلك التي ترتبط بالتوزيعات على حملة الأسهم[2].
- **المكاسب:** هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة وكافة الصفقات والأحداث الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات و استثمارات الملاك[3].
- **الخسائر:** هي عبارة عن الانخفاضات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية ولكل الصفقات والأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك[4].

ثالثا: نماذج إعداد قائمة الدخل

الهدف من إعداد قائمة الدخل هو الوصول إلى نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة تعد قائمة الدخل بإحدى النموذجين التاليين[5]:

1. **النموذج ذو الخطوة الواحدة:** وفقا لهذا النموذج يتم تبويب عناصر قائمة الدخل في مجموعتين هما:
   - الإيرادات العادية والعرضية؛
   - المصروفات العادية و الخسائر العرضية.

وطبعا لهذا النموذج يتم احتساب صافي الدخل على النحو التالي:

---

[1] محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص:26.

[2] أحمد نور، **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 45.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **(القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)ج2**، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[4] المرجع نفسه، ص: 18.

[5] سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص:128.

صافي الدخل = (الإيرادات العادية + الإيرادات العرضية)- (المصروفات + الخسائر العرضية).

2. النموذج متعدد الخطوات: وفقا لهذا النموذج يتم تبويب عناصر قائمة الدخل إلى عدة مجموعات ويترتب على ذلك إظهار صافي الدخل على عدة خطوات وهي:

- مجمل الربح؛
- الدخل من النشاط الرئيسي؛
- الدخل قبل العناصر غير العادية؛
- صافي الدخل.

رابعا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل

المعلومات الواجب الإفصاح عنها حسب النظام المحاسبي المالي تتمثل في عناصر الأعباء والمنتوجات و ذلك بالشكل التالي:[1]

تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عند الاستغلال، منتجات الأنشطة العادية، المنتوجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية، المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة، كذلك تضاف إلى ذلك معلومات تقدم إما في حساب النتائج أو الملاحق، ويعرض جدول حسابات النتائج بطريقتين إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة.

خامسا: عرض قائمة الدخل

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما[2]:

- حسابات النتائج حسب الطبيعة؛
- حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1. حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات البضائع ،....)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال) ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية:

[1] زعفران منصورية، أسماء بودونات، **جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد: 06، الجزائر، 2018، ص :191-192.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: من46-50.

- النتيجة العملياتية؛
- النتيجة المالية؛
- النتيجة الجارية قبل الضرائب؛
- النتيجة الاستثنائية؛
- النتيجة الصافية للسنة المالية.

2. حسابات النتائج حسب الوظيفة:

ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية، ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات البضائع...) إلى الأعباء حسب الوظيفة.

المطلب الثالث: قائمة التغير في حقوق الملكية (تغيرات الأموال الخاصة)

سوف يتم دراسة هذا المطلب وفق الطرق السابقة الذكر أي بعرض مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة، أهمية هذه القائمة، كيفية إعدادها وأخيرا المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيها.

أولا: مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية

1. تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية:

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف بأنها التقدير الذي يتم من خلاله بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح و المسحوبات على الوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية[1].

التعريف الثاني: هي قائمة مالية تعرض تحليلا لحركة مكونات رؤوس الأموال خلال الدورة يتم الإفصاح فيها عن رصيد نهاية السنة للنشاط أو سنتين قبلها، أي تغييرات في الطريقة المحاسبية التي تمس الأموال الخاصة، تصحيح الأخطاء الهامة، إعادة تقييم التثبيتات، الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج، الحصص المدفوعة، زيادة رأس المال، صافي نتيجة السنة المالية[2].

2. أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغيير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح

[1] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص:81.

[2] الهام كسيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة[1].

ثانيا: إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما[2]:

أولا: تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية: رأس المال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم و فارق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة.

ثانيا: تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

1. **التغييرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء الهامة:** وفقا للنظام المحاسبي المالي فان تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، الأسس، الاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية.
2. **مكاسب و خسائر إعادة تقييم التثبيتات:** وهي المكاسب والخسائر التي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.
3. **النتيجة الصافية:** تكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالبة إذا كانت خسارة.
4. **المعاملات مع الملاك و التحويلات بين حسابات الأموال الخاصة:** وتشمل ما يلي:

- زيادة رأس المال وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال وقد تكون بعلاوة إصدار فتظهر تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود علاوة الإصدار؛
- الحصص المدفوعة التي تظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج؛
- الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

ثالثا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

ومن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذه القائمة حسب النظام المحاسبي المالي ما يلي[3]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال، المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة، وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[1] محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص:59.

[2] محمد سامي لزعر، المرجع نفسه، ص : 60-61.

[3] زعفران منصورية، أسماء بودونات، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية والملاحق

سوف نتطرق إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية، عناصرها، طرق إعدادها والمعلومات الواجب الإفصاح عنها فيها، إضافة إلى الملاحق ، تعريفها، أهدافها والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

أولا: قائمة التدفقات النقدية

1. **مفهوم قائمة التدفقات النقدية:**

- **تعريف قائمة التدفقات النقدية:**

توجد العديد من التعاريف لقائمة التدفقات النقدية سنذكر بعض منها:

التعريف الأول: هي عبارة عن قائمة مالية حيث تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال فترة من الزمن، والهدف منها هو إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية المؤسسة خلال فترة من الزمن[1].

التعريف الثاني: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة[2].

- **أهمية قائمة التدفقات النقدية:**

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين منفردة أو مجمعة، الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات نقدية خلال الفترة.

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات و تمويل الاستثمارات ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية[3].

2. **عناصر قائمة التدفقات النقدية:**

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، وتتضمن ما يلي:

[1] نضال محمود الرمحي، مرجع سبق ذكره، ص:20.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص:49.

[3] محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص:54.

- **الأنشطة التشغيلية:** التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل)[1]، وتتمثل في ما يلي[2]:

– المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون و أوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي؛

– المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

- **الأنشطة الاستثمارية:** الأنشطة الاستثمارية الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، وغيرها من الاستثمارات (الأصول المالية) التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية[3]، وتتضمن التدفقات التالية[4]:

– المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل؛

– المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى؛

– المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

- **الأنشطة التمويلية:** هي تلك الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وتشمل التدفقات التالية[5]:

– زيادة وتخفيض رأس المال؛

– الحصول على قروض من الغير وتسديدها؛

– توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الملاك؛

– شراء أسهم الخزينة وبيعها.

3. طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام طريقتين[6]:

- **الطريقة المباشرة:** يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء المتحصلات أو المدفوعات، أي الوصول إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة من الأنشطة التشغيلية.

---

[1] موسى شرفية، مرجع سبق ذكره، ص:125.

[2] زعفران منصورية، أسماء بودونات، مرجع سبق ذكره، ص:192.

[3] عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص:227.

[4] زعفران منصورية، أسماء بودونات، المرجع نفسه، ص:192.

[5] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة ج1**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2019، ص:248.

[6] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

- **الطريقة غير المباشرة:** يطلق أيضا عليها طريقة التسوية ويتم فيها تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة لآثار العمليات غير النقدية مثلا الإهتلاك، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذا التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل.

والشكل التالي يلخص لنا الطريقتين:

الشكل رقم (02): الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية

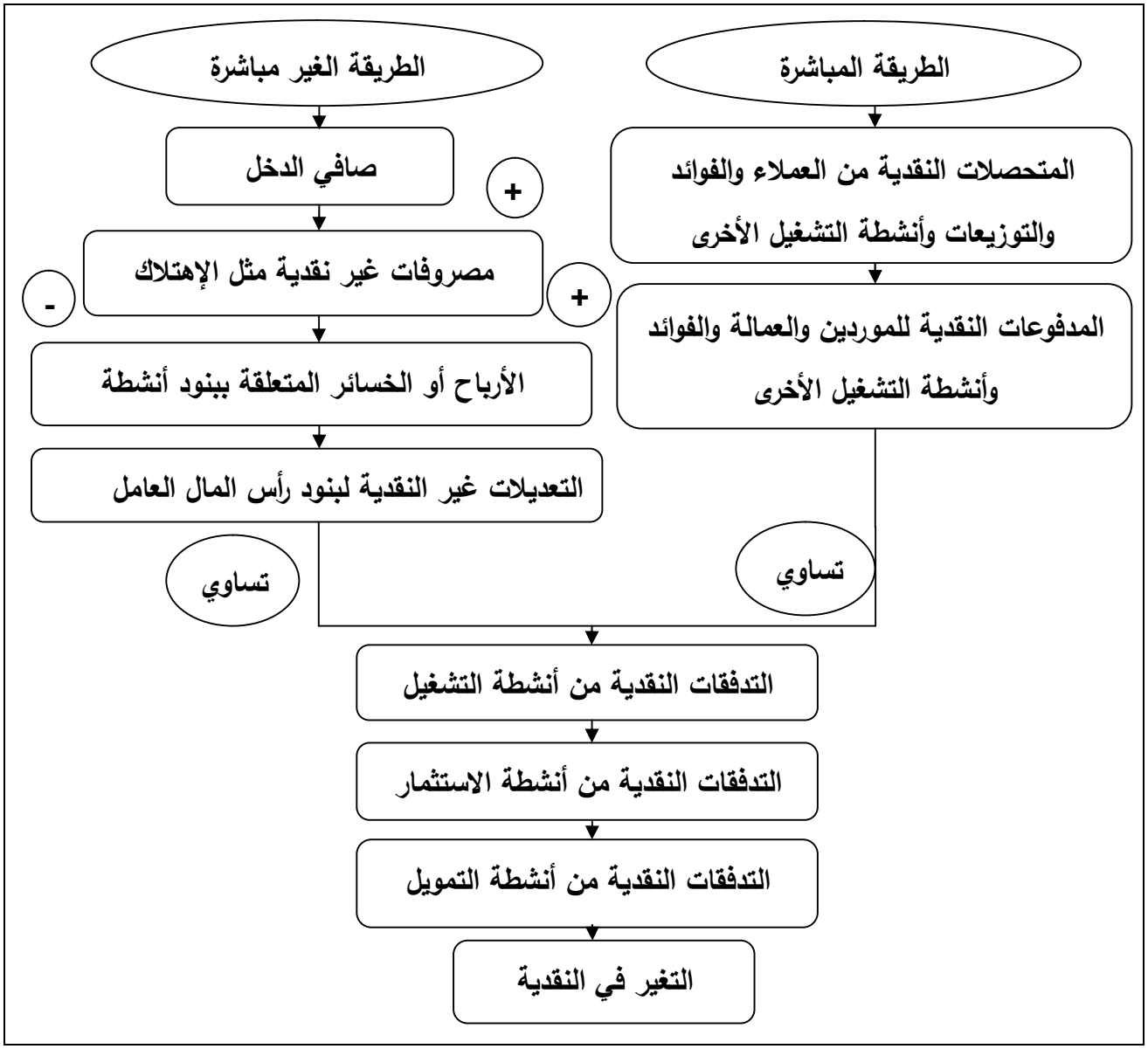

المصدر: زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

يتم الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي على البنود التالية[1]:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشطة عن أنشطة تمويل(أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص لسهم تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

ثانيا: الملاحق

1. تعريف الملاحق:

التعريف الأول: هو ملاحظة وصفية تكمل المعلومات الكمية التي تظهر في الميزانية العمومية وبيان الدخل، يجعل من الممكن ممارسة قراءة جيدة للحسابات السنوية من خلال توفير معلومات إضافية مناسبة[2].

التعريف الثاني: وثيقة ملخصة تحتوي على معلومات مفيدة لفهم العمليات المدرجة في القوائم المالية[3].

2. أهداف قائمة ملحق الكشوف المالية:

تهدف هذه القائمة إلى[4]:

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية؛
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية؛
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

[1] رابح طويرات، **علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014/2013، ص:111.

[2] https:/ /www .qoyod.com,20-02-2023,15:32.

[3] صبرينة عمروش، مرجع سبق ذكره، ص:26.

[4] رابح طويرات، مرجع نفسه، ص:113.

3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

يشمل ملحق الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي على[1]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية و علاقتها بالإفصاح المحاسبي

من وجهة النظر المحاسبية فإن المعلومات الجديدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات و بتتبع تطور الفكر المحاسبي يتضح لنا جليا مفهوم جودة المعلومات المحاسبية هذه الأخيرة التي تتأثر بمجموعة من العوامل و الظروف.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

من أجل تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لا بد من التطرق إلى كل من مفهوم الجودة بصفة عامة، وكذلك تحديد مفهوم المعلومات المحاسبية.

1. تعريف الجودة:

هناك الكثير من التعاريف للجودة نذكر:

التعريف الأول: الجودة تعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملائمتها للغرض الذي تعد من أجله[2].

التعريف الثاني: الجودة هي بلوغ الشيء لدرجة عالية من النوعية الجيدة والقيمة، والجودة من المعايير الموثوق بها ليتميز إنجاز من الإنجازات الهامة، في البيئة نفسها[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص: 113.

[2] ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص:56.

[3] https://www.edarabia.com,12-03-2023,10:23.

2. تعريف المعلومة المحاسبية:

تتعدد تعاريف المعلومات المحاسبية على سبيل المثال:

التعريف الأول: مجموعة من القيم والحقائق النهائية المنظمة والمبوبة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها[1].

التعريف الثاني: كل المعلومات الكمية والغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها[2].

3. تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

من وجهة النظر المحاسبية فان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات، وتتعدد تعاريف جودة المعلومات المحاسبية لذلك سنذكر بعض منها:

التعريف الأول: تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[3].

التعريف الثاني: هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية و كذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية[4].

نستنتج من التعاريف السابقة أنه لكي تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية مفيدة يجب أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الجودة، حيث يقصد بجودة المعلومة المحاسبية ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من تحريف وتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامه.

---

[1] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص :29-30.

[2] زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص369.

[3] علي حامدي، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/2010، ص:98.

[4] عمر لشهب، المرجع نفسه، ص:57.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالخصائص النوعية: مجموعة الصفات والسمات التي تجعل من القيمة الإعلامية للمعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، تساعدهم على المفاضلة بين البدائل المتاحة لهم حيث يمكن اعتبارها كمرجع أو مرشد يعتمد عليه للتمييز بين المعلومات المالية الجيدة والمفيدة لمستخدميها والتي تحقق أهدافهم وبين نظيراتها الأقل شأنا[1].

أولا: الخصائص الرئيسية

هي الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين[2]، وتتعلق بخاصيتين هما:

1. **الملائمة:** هي قدرة المعلومات المالية على مساعدة مستخدميها اتخاذ القرارات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة والقادمة[3]، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذ القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية[4].

وحتى تكون المعلومات ملائمة لا بد أن تتوافر فيها الخواص التالية[5]:

- **التوقيت المناسب:** هي حصول متخذ القرار على المعلومات في الوقت المناسب، القدرة على بيان قيمة ردود الفعل اتجاه التوقعات والتنبؤات السابقة أي التغذية العكسية؛
- **القدرة على التنبؤ:** أي قدرة هده المعلومات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

2. **الموثوقية:** وتعبر عن مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقديم ما يهدف إلى فهمه ظاهريا، وكلاهما في الوصف وفي العدد[6]، ويمكن تحقيق هده الخاصية من خلال الآتي[7]:

---

[1] أمينة حفاصة، عباس فرحات، **جودة القوائم المالية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد11، العدد02، الجزائر، 2018، ص:89.

[2] صلاح سعاد، **الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية، العدد04، الجزائر، 2010، ص:314.

[3] علي بن قطيب، دلال حطاب، **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد 01، الجزائر، 2019، ص:06.

[4] Ali Tazdalt**, Maitrisedu Système Comptable Financier**, 1ere Edition, Alger, 2009, p: 23.

[5] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص:32.

[6] نظال محمود الرمحي، مرجع سبق ذكره، ص:23.

[7] صلاح سعاد، المرجع نفسه، ص:315.

- **صدق التعبير**: أي أن تكون المعلومات معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب معتمد؛
- **الحياد أو عدم التحيز**: أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر؛
- **قابلية التحقق**: أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا ما تم استخدام نفس الطرق أو الأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية.

ثانيا: الخصائص الثانوية

هي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة اكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها[1] وتتمثل في:

1. **القابلية للفهم**: إن خاصية قابلية المعلومات للفهم والاستفادة تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين[2]:
   - درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات؛
   - مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.
2. **القابلية للمقارنة**: حتى تكون المعلومات قابلة للمقارنة يجب أن يتم استخدام أساليب وقواعد محاسبية موحدة حتى يمكن التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في الظروف الاقتصادية المحيطة بالوحدة[3].
3. **الاكتمال**: إن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمتها[4]. ملائمتها[4].
4. **الثبات والاتساق**: ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية[5].
5. **الجوهر قبل الشكل**: إن الأساس في المحاسبة عن المعاملات والأحداث هو تصوير نتائجها ومراعاة جوهر كل منها وما يترتب عليه من آثار مالية وليس مجرد الشكل القانوني لها[6].

---

[1] صلاح سعاد، مرجع سبق ذكره، ص: 315.

[2] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص:93.

[3] محمود علي الجبائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:341.

[4] زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص:35.

[5] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية– قياس بنود قائمة المركز المالي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص:33.

[6] سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص:200.

المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

إن هيئة معايير المحاسبة الدولية وبغرض تلبية حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بكفاءة وضعت قيود على المعلومات المحاسبية المحققة لخاصيتي الملائمة والموثوقية وهي[1]:

1. **التوقيت المناسب:** إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير، يجعل من المعلومات غير ملائمة، لذا فالإدارة تحتاج للموازنة بين رفع التقارير في الوقت المناسب و توفير المعلومات الموثوقة، فلكي تقدم المعلومات بالوقت المناسب ربما يؤدي في الغالب إلى تقديم التقارير حتى تعرف كل الأوجه، فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير، ولكن ذات فائدة متدنية للمستخدمين، لذلك عند تحقيق التوازن بين الملاءمة و الموثوقية، فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.
2. **الموازنة بين التكلفة والمنفعة:** تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات أو إنتاجها، ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على عملية اتخاذ الأحكام، وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد أيضا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات.
3. **الموازنة بين الخصائص النوعية:** في الممارسة العملية غالبا ما تكون الموازنة أو المقايضة بين الخصائص النوعية ضرورية، وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف البيانات المالية، أما الأهمية النسبية للخصائص النوعية في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني ويتم كل ذلك في إطار الموضوعية والتمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية.
4. **الصورة الصحيحة أو العادلة:** توصف البيانات المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنها في العادة بيانات مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات.

المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

أولا: معايير جودة المعلومات

وهذه بعض المعايير لقياس الجودة[2]:

- **المنفعة:** هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها وهناك عدة أشكال للمنفعة (منفعة شكلية، منفعة زمنية، منفعة مكانية، منفعة التقييم).

1. **الدقة:**المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

[1] زوينة بن فرج، المرجع نفسه، ص: من36-38.

[2] عمر لشهب، مرجع سبق ذكره، ص :57-58.

2. **التنبؤ:** كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.
3. **الفعالية:** هي العلاقة بين الأهداف والنتائج أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.
4. **الكفاءة:** هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتأثر بجملة من العوامل وتتمثل هذه العوامل في[1]:

1. **تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الإلزام:** بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية مند بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشترطة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية، وقد بقي اصطلاح هذه القواعد المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبيين ومدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من المؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع.
2. **تأثير الإدارة:** تتمثل في المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة وعمل التقديرات المحاسبي لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية وقد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.
3. **حوكمة الشركات:** تعرف على أنها: عملية تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المؤسسة والتأيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للمؤسسة، إن أهم الدوافع لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الصناعية والأسواق المالية هي إرجاع ثقة العملاء المستثمرين وإدارة المؤسسات المدرجة في تلك الأسواق لتجنب التعرض للانهيارات أو الفشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وانعدام الشفافية وانعدام المساءلة في إعداد التقارير المالية،كما أن الهدف المباشر لتطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات التي تنتجها التقارير والتي تعتبر من أهم الركائز التي يتم الاعتماد عليها لقياس حجم مختلف المخاطر.
4. **تأثير المراجعة:** تعرف على أنها: عملية منتظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال

[1] حكيم نشاد، وئام حمداوي، **العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد01، الجزائر،2022، ص: من302-305.

النتائج إلى المستخدمين المعنيين، وهناك نوعان من المراجعة: المراجعة الداخلية التي تعتبر كنشاط متصل بحوكمة المؤسسات وأحد الركائز الأساسية لها، فهي تساعد لجنة التدقيق المعينة من طرف مجلس الإدارة على تأدية مسؤولياتها بفعالية وتعمل على تقليل الأخطاء المكتشفة من طرف المراجعين الخارجيين، وتعتبر أداة مهمة في حماية المؤسسة من السلوك الإجرامي الداخلي وبالتالي تحسين جودة المعلومة المحاسبية. أما النوع الثاني فهي المراجعة الخارجية إذ أنه نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجع الخارجي أصبح جوهريا وفاعلا في مجال الحوكمة لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة المؤسسة كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، كذلك مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد جودة تلك المعلومات ومن تم مدى منفعتها.

5. **تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية:** بما أن الإفصاح المحاسبي عبارة عن عرض المعلومات الهامة التي تعكس الوضعية الصادقة للمؤسسة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين، فإن قدرة المستخدم على فهم المعلومات المحاسبية تزداد إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر وهذا يجعلها ذات جودة عالية.

المطلب الخامس: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية

أولا: الإفصاح لضمان الشفافية في المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح والشفافية مطلب أساسي وضروري لبناء ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق على أساس إعطاء الفرصة للجميع للحصول على المعلومات الدقيقة وبوقت كافي وبآلية سليمة وواضحة وفي حدود التنظيمات التي وضعتها هيئة السوق المالية الإلزامية على أن تشمل المساءلة والمحاسبة لكل من يحاول إخفاء أو إضفاء المعلومات عن مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمة للمصلحة العامة وذلك من خلال[1]:

- توفير معلومات تتسم بالشفافية والنفعية ترتبط بالمشاركين بالسوق وصفاتهم يعتبر جوهريا من أجل وجود سوق منظم وكفئ؛
- يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم، أما الإفصاح فهو يشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب وجعلها ظاهرة واضحة، وهناك مصطلح

[1] صليحة سمسوم، **تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد16، العدد02، الجزائر، 2022، ص:316.

مرتبط بالشفافية والإفصاح هو المساءلة المحاسبية والذي يشير إلى حاجة المشاركين بالسوق بما فيها السلطات إلى تبرير تصرفاتهم وسياستهم وقبول المسؤولية الخاصة بقراراتهم ونتائجها المترتبة عليها؛

- يعتبر مفهوم الشفافية أساسي وضروري لتطبيق مفهوم المساءلة المحاسبية والتي يتعين تحملها عن طريق المجموعات الرئيسية للمشاركين بالسوق والمقترضين للمشاركين بالسوق، والمقترضين ومصوري الأسهم والمستثمرين بالإضافة إلى السلطات الوطنية أو المؤسسات المالية الدولية؛
- الشفافية والمساءلة المحاسبية تحسن من جودة اتخاذ القرار في كافة المؤسسات سواء تلك المرتبطة بوضع السياسة أو تلك التي تعتمد قراراتها على فهم التنبؤ بالقرارات المستقبلية لمؤسسات وضع السياسة، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

ثانيا: الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية

تهدف الملائمة إلى أن تكون المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار فتحقيق ملائمة في درجة سهولة عرض معلومات محاسبية بشكل يمكن المستثمر من فهم وإدراك محتواها ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها، وقد أوضح المعيار المحاسبي(1)على أنه يجب اختبار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك أكد المعيار المحاسبي الدولي(7) و(24) أن القابلية للفهم كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم واضحة ومفهومة حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية واختلافها من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وأكد المعيار على ضرورة اعتبار القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها حتى يمكنهم اتخاذ قرارات اقتصادية[1].

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها لخلوها من الأخطاء والتحيز وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومة المحاسبية على قواعد قياس موضوعية، فضلا عن ذلك حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية يتعين إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد احد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي(31) بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة

[1] ياسمينة عمامرة، عبد الكريم زرفاوي، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، الجزائر، 2018، ص:321.

بين الدول مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية[1].

ثالثا: الإفصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يؤدي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية إلى تحقيق عائد غير عادي للأطراف الداخلية على حساب الأطراف الخارجية باستغلالهم لمعرفتهم المسبقة بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة، وحيث أن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي فإن الأطراف الخارجية يمكنهم حماية أنفسهم بواسطة تخفيض تعاملهم مع الأطراف التي تمتلك المعلومات عن طريق تكوين محفظة متنوعة من الأسهم لفترة طويلة، كما يمكنهم منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات الخاصة بهم عن طريق التعاقد معهم على عدم الاتجار في أسهم المؤسسات التي يريدونها وتعتبر وسائل الحماية المستخدمة مكلفة لكلا الطرفين، ومن هنا يكون تحقيق التماثل في المعلومات أمرا ضروريا حتى لا يلجأ المستثمرون للوسائل الدفاعية التي تضر بسوق رأس المال كله، ويعتبر الإفصاح المحاسبي العلاج الأمثل لأنه يؤدي إلى تماثل المعلومات، من هنا يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يؤدي دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلا[2].

رابعا: إفصاحات إضافية

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقرير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي[3]:

1. **الإفصاح عن السياسات المحاسبية:** يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها الأكثر ملائمة وفقا لظروفها.
2. **الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:** يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ الملائمة لها ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها، مما تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة،

[1] زكرياء مرابط، عبد الستار ريموش، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة التي تحتويها القوائم المالية**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2020-2021، ص:29-30.

[2] رابح طويرات، مرجع سبق ذكره، ص:135.

[3] عمامرة ياسمينة، عبد الكريم زرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص:324-325.

مما يؤدي إلى سوء الفهم وتظليل متخذي القرارات وبهذا ألزمت العديد من الدراسات المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

3. **الإفصاح عن أثر التضخم والتغيرات في الأسعار:** يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم، ومن تم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغليبا لمعيار القابلية للتحقق تعددت الإصدارات المحاسبية على أثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.
4. **الإفصاح عن الالتزامات العرضية:** تتوقف نشأة هذه الالتزامات على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب عن وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذا وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فهذا لا يعني عدم جدواها ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

خلاصة الفصل:

تعتبر القوائم المالية من أهم المخرجات التي يتم تقديمها في نهاية السنة المالية من قبل المؤسسة عن طريق نظام معلوماتها المحاسبية مجموعة من العناصر والمكونات لإعطائها الشكل النهائي، وتشمل مخرجات النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية في أربعة قوائم مالية أساسية قائمة المركز المالي أو الميزانية، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وأخيرا قائمة التغير في حقوق المساهمين، وترفق هذه القوائم بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات من خلال العرض التي تم تناوله في هذا الفصل، حيث تم التوصل إلى أن هذه القوائم تكسوها أهمية كبيرة ويتم إعدادها رغبة في تحقيق أهداف مرجوة منها كتوفير الحاجات العامة لمعظم مستخدميها مثل الدائنين، حملة الأسهم، حيث أن إعداد القوائم المالية تحكمها مجموعة من الاعتبارات والمبادئ ضمن الإطار المفاهيمي الذي يساعد على تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة التطبيق على الواقع العملي وضمان اتساقها مع بعضها البعض مثل المحاصة على أساس الاستحقاق واعتبار المؤسسة مستمرة وحق أساس الاستمرارية، و تتعدى طرق قياسها في القوائم المالية التي يتم قياس المعلومات المحاسبية فيها بطرق وأساليب موحدة يضمن أنها قابلة للتحقق وتتميز بالحياد والموضوعية وصدق التعبير، وهذا ما يعرف بتوفر خاصية الموثوقية التي تعتبر من الخصائص الأساسية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية إضافة لبعض الخصائص الثانوية.

نظرا لأهمية المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة تم التطرق إلى بعض المفاهيم لها ومدى أهميتها وصولا إلى الخصائص النوعية لها وقيود ومعوقات تحقيقها، فمع الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية التي تتمتع بجودة عالية اجتهدت العديد من المؤسسات العلمية إلى وضع معايير متفق عليها من طرف الممارسين فيما يخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية من أجل التقليل من الصعوبات المعاصرة التي تتسبب فينقص الجودة في المعلومات المحاسبية التي لها تأثير على ثقة المستخدمين لها، إذ يعتبر الإفصاح المؤثر الأساسي على جودة هذه المعلومات وأحد الأهداف الرئيسية من القوائم المالية باعتباره نقطة تواصل بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها لتحقيق الفائدة والمنفعة لمستخدم هذه القوائم.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في مؤسسات اقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: عرض و تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

خلاصة

تمهيد

حتى نتوصل إلى إجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صدق وصحة الفرضيات التي قامت عليها هذه المذكرة كان لابد من تدعيم الفصول النظرية بدراسة ميدانية تهدف إلى التعرف على آراء ووجهة نظر عينة من المهنيين حول موضوع دراستنا" أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية" وعلى أساس إجاباتهم سيتم إثبات أو نفي فرضيات هذه الدراسة، وقد تركز بحثنا على إجراء مقابلات من أجل قياس مستوى الإفصاح مع فئة رؤساء أقسام المحاسبة والمالية بصفتهم المعنيين الرئيسيين والأكثر الماما بالجانب المحاسبي وتطبيق مرجعية النظام المحاسبي المالي، ولتسليط الضوء أكثر ارتأينا الاعتماد على أداة الاستبيان حيث قمنا بتصميم استبيان تم توزيعه على عينة الدراسة (مجموعة من المؤسسات الاقتصادية) ومن الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية (استخدام استبيان) دون غيره هو طبيعة الإشكالية المطروحة وبهدف الوصول إلى نتائج أكثر شمولية.

وللتفصيل أكثر في هذه الدراسة تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

بعد أن تطرقنا لهيكل ومنهج الدراسة في مقدمة البحث سنتناول الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية الذي يتضمن التعريف بميدان الدراسة، أدوات جمع البيانات والمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة

شمل مجال الدراسة بعض المؤسسات الاقتصادية المساهمة بولاية جيجل، والتي بلغ عددها 04 مؤسسات وذلك أخذا بعين الاعتبار الإجراءات الآتية:

- التركيز على المؤسسات المتعددة النشاطات وذلك بغية توضيح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية؛
- بعد الزيارة الميدانية لكل مؤسسة من المؤسسات المعنية بالدراسة، وإجراء مقابلة مع رؤساء أقسام المحاسبة والمالية لإجابتهم على ما إذا تم الإفصاح عن بعض البنود المتعلقة بالمحاور الأربعة، يتم قياس مستوى الإفصاح المحاسبي فيها؛
- توزيع الاستمارات على المهنيين في المؤسسات محل الدراسة، بهدف التعرف على آرائهم حول مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

تجدر الإشارة إلى أن الحدود المكانية لهذه المذكرة اقتصرت على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، فعملية إجراء المقابلة وتوزيع الاستمارات تبدأ بالتوجه إلى المؤسسة المختارة وتقديم رسالة استقبال موقعة من طرف نائب العميد المكلف بما بعد التدرج و البحث العلمي والعلاقات الخارجية بجامعة جيجل، ليتم بعد ذلك تحويل الطالبتان إلى رئيس إدارة الموارد البشرية ومن ثم الاتصال برئيس دائرة المالية و المحاسبة الذي هو بدوره يطلب موافقة المدير العام، وعادة ما تتطلب هذه العملية أسبوعا على الأقل وفي حالة الحصول على الموافقة تتوجها الطالبتان إلى المؤسسة المعنية لإجراء المقابلة مع رؤساء أقسام المحاسبة والمالية وتوزيع الاستمارات على أفراد الدراسة أما في حالة عدم الحصول على الموافقة فإنه يتم إلغاء تلك المؤسسة من مجال الدراسة.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات والمعلومات

بهدف جمع البيانات الضرورية لتقييم الظاهرة المدروسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في البحث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

أولا: تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة

يعتبر مؤشر الإفصاح المحاسبي أداة بحثية لقياس مدى توفر بنود معينة قد تكون اختيارية أو إلزامية في مؤسسة معينة وفقا لقائمة من العناصر المحددة من المعلومات.

في هذا المجال اعتمدنا في دراسة مؤشر الإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة على المقابلة الشخصية مع رؤساء أقسام المحاسبة والمالية.

1. **أسلوب تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة:**

عملية تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة تمت على خطوتين أساسيتين هما:

الخطوة الأولى: إعداد قائمة تتضمن20 بندا (معلومة) كما هي في الملحق رقم (01)، مطلوب التعرف على ما إذا تم الإفصاح عنها في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة.

يوضح الجدول الموالي عدد البنود التي يتضمنها كل محور من محاور مؤشر الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى نسبتها من إجمالي البنود كما يلي:

الجدول رقم(01): عدد ونسبة بنود مؤشر الإفصاح

المحاور	عدد البنود	النسبة
المحور الأول: خلفية عامة حول المؤسسة	05	%25
المحور الثاني: سياسات المؤسسة غير المالية	04	%20
المحور الثالث: مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين	05	%25
المحور الرابع: المعلومات المالية والمحاسبية	06	%30
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم (01)

الخطوة الثانية: بعد تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي في شكل قائمة تتضمن مجموعة من البنود، سيتم مقابلة هذه البنود مع القوائم المالية لكل مؤسسة على حدة، أين يتم إعطاء درجة(1) للبند الذي تم الإفصاح عنه(موافق تماما) ودرجة (0) للبند الذي لم يفصح عنه (غير موافق) في سنة معينة.

2. **اختبار صدق و ثبات مؤشر الإفصاح:**

يقصد بصدق المؤشر قدرته على القياس الفعلي لما أعده لقياسه، أي أنه يسمح بجمع المعلومات حول الموضوع و يشتمل على العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل ووضوح فقراته وعلى هذا الأساس تم التأكد

من صدق وثبات المؤشر بعرضه على المشرف أولا ثم على مجموعة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جيجل– وبعد تحكيمه تم اختباره على عينة عشوائية مكونة من 04 مؤسسات.

ثانيا: تصميم نموذج الاستمارة

تم استخدام طريقة الاستمارة كأحد أدوات الدراسة، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة مرتبطة بأهداف الدراسة تسعى إلى تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

1. إجراءات تصميم الاستمارة:

تم تصميم الاستمارة بالاعتماد على الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول:** يتضمن بيانات عامة عن مجال الدراسة يشمل: الجنس، السن، المؤهل العلمي، المؤهل المهني و الخبرة.
- **الجزء الثاني:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية، وقد اشتمل هذا الجزء على أربعة محاور أساسية حيث تضمن كل محور خمسة (05) عبارات موزعة كما يلي:
  - **المحور الأول:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة؛
  - **المحور الثاني:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية؛
  - **المحور الثالث:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم؛
  - **المحور الرابع:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

بعد إعداد الاستمارة تم توزيعها على المهنيين في كل مؤسسة محل الدراسة، ويرجع سبب اختيار هذه الفئة إلى الرغبة في استقراء واستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية.

تأسيسا على ما تقدم، فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لاختبار جملة من الفرضيات المتعلقة بالموضوع، والمقابلة الشخصية من أجل ضمان الحصول على رأي أفراد الفئة المستهدفة بما يسمح بتوفير

بيانات صادقة وواضحة ومفهومة، تسمح بالكشف عن الحقائق التي تمكن من التوصل إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

وعليه تم توزيع 86 استمارة في المؤسسات محل الدراسة (الملحق رقم 02)، استرجعت منها 80 واستبعد منها 20 استمارة لعدم الإجابة عنها وعدم الدقة في الإجابة، وبذلك يكون عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل 60 استمارة.

الجدول التالي يبين لنا الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (02): الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	86	%100
الاستمارات المسترجعة	80	%93،02
الاستمارات غير المسترجعة	06	%6،98
الاستمارات الملغاة	20	%23،25
الاستمارات الصالحة للتحليل	60	%69،77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ردود أفراد المؤسسة

لقياس درجة الموافقة على عبارات الاستمارة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، والجدول الآتي يوضح لنا مقياس درجة الموافقة كما يلي:

الجدول رقم (03): مقياس درجة الموافقة لاستمارة الدراسة

الدرجة	1	2	3	4	5
سلم القياس	غيرموافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

أما بالنسبة لقاعدة اتخاذ القرار في مقياس ليكرت فهي تحسب كالآتي:

- المدى=5−1=4 (4 أعلى نقطة في سلم ليكرت و 1 أدنى نقطة فيه).
- طول المدى =4/5 =0,8 (المدى على عدد الدرجات).
- إضافة العدد 0,8 إلى أقل درجة في المقياس (أي1)، من أجل وضع الحد الأعلى.

وكانت الحدود الباقية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

مجالات الوسط الحسابي	[1_1،8]	[2,6_1,8]	[3.4_ 2,6]	[4,2_3,4]	[4,2_5.0]
مستوى الإفصاح	درجة غير موافقة منخفضة جدا	درجة غير موافقة منخفضة	درجة موافقة منخفضة	درجة موافقة عالية	درجة موافقة عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

2. صدق وثبات الاستمارة:

للتحقق من صدق وثبات الاستمارة ومدى ملاءمة محاورها وعباراتها لقياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على ما يلي:

- بعد تصميم الشكل الأولي للاستمارة تم عرضها على المشرف أولا بعد موافقته تم عرضها على مجموعة من الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل بهدف التحكيم، وبعد الأخذ بعين الاعتبار رأي المشرف وآراء المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة سواء بحذف أو إضافة أو إعادة صياغة بعض العبارات تم تصميم النموذج النهائي للاستمارة وتوزيعها على المهنيين في 04 مؤسسات، قصد التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق من حيث الوضوح والمادة العلمية التي يمكن تجميعها، ومن ثم تم توزيعها على بقية أفراد المؤسسات محل الدراسة.
- بعد تفريغ عبارات الاستمارة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية تم التحقق من الثبات الداخلي للاستمارة ككل باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، الذي يقيس درجة الاتساق الداخلي بين عباراتها.

يمكن توضيح نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ في الجدول الآتي:

الجدول رقم(05): معامل الثبات ألفا كرومباخ

عدد البنود	ألفا كرونباخ
20	0،953

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss.

تبين النتائج أن معامل الثبات " ألفا كرونباخ " لعبارات الاستمارة بلغ 95,3%، مما يدل على وجود اتساق داخلي بين أسئلة الاستمارة وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها ومصداقيتها وثباتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Spss وبرنامج Excel، و اختيار الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة فيما يلي:

- التكرارات المطلقة والنسبية؛
- المتوسطات والانحرافات المعيارية؛
- معامل الثبات ألفا كرونباخ؛
- معامل الارتباط الذي يستخدم لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، ويمكن تمثيل قوة العلاقة بين المتغيرين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مقياس قوة الارتباط

ارتباط طردي					ارتباط عكسي				
قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
1 0.9	0.7	0.5	0.3	0	−0.3	−0.5	−0.7	−0.9	−1

المصدر: من إعداد الطالبتين

- تحليل الانحدار؛
- معامل التحديد.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

فيما يلي سيتم عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلال تقسيمها إلى جزأين: نتائج مؤشر الإفصاح، نتائج الاستمارة وبعد تحليل كل جزء يتم اختبار الفرضية المتعلقة به.

المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج مؤشر الإفصاح واختبار الفرضية الأولى

أولا: عرض وتحليل النتائج

1. عرض وتحليل نتائج المحور الأول:

خصص هذا المحور لمعرفة مدى الإفصاح عن المعلومات التي تعرف بالمؤسسة ضمن تقريرها السنوي وهو يحتوي على خمسة(05) بنود.

الجدول رقم (07): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الأول

البنود	خلفية عامة حول المؤسسة	المدبغة	الخشب	الميناء	الزجاج
01	نبذة تاريخية عن المؤسسة	1	1	1	1
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	1	1	1	1
03	أهداف المؤسسة المخطط لها	1	1	1	0
04	أهم السواق الرئيسية التي تنشط فيها	1	1	1	0
05	الحصة السوقية للمؤسسة	1	1	0	0
مجموع البنود المفصح عنها		**5**	**5**	**4**	**2**
النسبة المئوية (%)		**100%**	**100%**	**80%**	**40%**

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المؤسسات تقوم بالإفصاح على المعلومات التي تعرف بالمؤسسة ضمن تقريرها السنوي إذ 50% من المؤسسات محل الدراسة قامت بالإفصاح عن جميع البنود إلا أنه نسبة الإفصاح الخاصة بمؤسسة الزجاج لا تعتبر كافية باعتبار هذه المعلومات تعريفية، كما ينبغي توفر هذه المعلومات بشكل واسع مما يساعد على تقديم وإعطاء مستخدمي التقارير صورة أوضح حول المؤسسة.

ونلاحظ أيضا أن هذه المؤسسة لا تقدم أي إفصاح حول الأهداف المخطط لها والأسواق التي تنشط فيها وكذلك القيمة السوقية لها وهذا نفس الشيء بالنسبة لمؤسسة الميناء بالنسبة لهذا البند أي أن المؤسسة تتجنب الإفصاح بالمعلومات التي يمكن أن تكون لها علاقة باستراتيجياتها.

2. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني:

خصص لمعرفة مدى الإفصاح عن السياسات غير المالية للمؤسسة ضمن تقريرها السنوي ويحتوي على أربعة (04) بنود.

الجدول رقم (08): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الثاني

البنود	سياسات المؤسسة غير المالية	المدبغة	الخشب	الميناء	الزجاج
01	مبادئ الحوكمة المتبعة في المؤسسة	1	0	0	0
02	سياسة المؤسسة المنتهجة لإدارة المخاطر	1	1	1	0
03	سياسة المؤسسة حول المسؤولية الاجتماعية	1	1	1	0
04	سياسة المؤسسة المتعلقة بالموارد البشرية	1	1	1	1
مجموع البنود المفصح عنها		**4**	**3**	**3**	**1**
النسبة المئوية (%)		**%100**	**%75**	**%75**	**%25**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية محل الدراسة.

تشير النسب أعلاه إلى أن أغلبية المؤسسات تفصح عن السياسات الغير مالية ضمن تقريرها السنوي حيث بلغت أكبر نسبة إفصاح في مؤسسة المدبغة بنسبة 100% أما أدنى نسبة إفصاح فكانت لدى مؤسسة الزجاج بنسبة 25%.

3. عرض وتحليل نتائج المحور الثالث:

كان حول مدى الإفصاح عن المعلومات التي تخص مجلس إدارة المؤسسة وكبار التنفيذيين في التقرير السنوي وهو يحتوي على خمسة (05) بنود.

الجدول رقم (09): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الثالث

البنود	مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين	المدبغة	الخشب	الميناء	الزجاج
01	رئيس مجلس الإدارة	1	1	1	1
02	أعضاء مجلس الإدارة	1	1	1	0
03	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة	0	0	0	0
04	اجتماعات مجلس الإدارة وأهم القرارات الصادرة عنه	1	0	0	1
05	المهام الرئيسية لمجلس الإدارة	1	1	0	1
مجموع البنود المفصح عنها		**4**	**3**	**2**	**3**

النسبة المئوية	%80	%60	%33	%60

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية محل الدراسة.

نلاحظ أن نسبة الإفصاح عن المعلومات التي تخص مجلس إدارة المؤسسة وكبار التنفيذيين تجاوز نسبة 50 % في كل المؤسسات ماعدا مؤسسة الميناء 33%، أما فيما يخص البند المتعلق بتصنيف أعضاء مجلس الإدارة فلم يفصح عنه في كل المؤسسات لأنه لا يوجد تصنيف.

4. عرض وتحليل نتائج المحور الرابع:

خصص هذا المحور لمعرفة مدى إفصاح المؤسسة عن المعلومات المالية والمحاسبية ضمن تقريرها السنوي، ويحتوي على ست (06) بنود.

الجدول رقم (10): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الرابع

البنود	المعلومات المالية والمحاسبية	المدبغة	الخشب	الميناء	الزجاج
01	القوائم المالية الخمسة	1	1	0	1
02	طبيعة القوائم المالية	1	1	1	0
03	المعايير المتبعة من قبل المؤسسة خلال إعداد القوائم المالية	1	1	1	0
04	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول	1	1	1	1
05	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم المخزونات	1	1	1	0
06	تقرير محافظ الحسابات	1	0	0	0
مجموع البنود المفصح عنها		**6**	**5**	**4**	**2**
النسبة المئوية (%)		**%100**	**%83**	**%66**	**%33**

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية محل الدراسة.

في هذا المحور نسبة الإفصاح تجاوزت 50% في كل المؤسسات ماعدا مؤسسة الزجاج، إذ بلغت أكبر نسبة إفصاح (100%) في مؤسسة المدبغة، في حين كانت أدنى نسبة إفصاح (33%) في مؤسسة الزجاج.

- **مؤشر الإفصاح:** سيتم فيما يلي تحليل المعلومات المفصح عنها للمؤشر ككل من قبل المؤسسات محل الدراسة، كما موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة

المؤسسات		المدبغة		الخشب		الميناء		الزجاج	
رقم المحور	محتوى المحور	العدد الإجمالي للبنود	البنود المفصح عنها	النسبة (%)	البنود المفصح عنها	النسبة (%)	البنود المفصح عنها	النسبة (%)	البنود المفصح عنها	النسبة (%)
01	خلفية عامة حول المؤسسة	5	5	%100	5	%100	4	%80	2	%40
02	سياسات المؤسسات غير المالية	4	4	%100	3	%75	3	%75	1	%25
03	مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين	5	4	%80	3	%60	2	%33	3	%60
04	المعلومات المالية والمحاسبية	6	6	%100	5	%83	4	%66	2	%33
مؤشر الإفصاح		20	19	%95	16	%80	13	%65	8	%40

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الحد الأقصى للإفصاح بلغ نسبة 95% وهي النسبة التي حققتها مؤسسة المدبغة للجلود ومشتقاته، بينما الحد الأدنى للإفصاح بلغ نسبة 40% وهي النسبة التي حققتها المؤسسة الإفريقية للزجاج، أما باقي المؤسسات (التموينية للخشب، ميناء جن جن) نسبة الإفصاح لديهم بلغت على التوالي (80%_65%) وتعتبر جيدة على العموم.

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى

من خلال دراستنا لمؤشر الإفصاح المحاسبي، حاولنا اختبار مدى صدق الفرضية الأولى التي تم تبنيها والتوصل إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط.

تناولنا سابقا خطوات تصميم وحساب مؤشر الإفصاح المحاسبي، وعليه سيتم حساب مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة استنادا لنتائج الجدول رقم(11) كالآتي:

مؤشر الإفصاح $= \frac{95\%+80\%+65\%+40\%}{4} = 70\%$

وعليه يتضح لنا أن قيمة مؤشر الإفصاح المعتمد لـ 04مؤسسات على مدى فترة الدراسة قدر بـ 70% أي أنه 30% من إجمالي البنود لم يفصح عنها من قبل المؤسسات محل الدراسة، وحسب رأي الطالبتين فإن نسبة الإفصاح المقدرة بـ 70% في المؤسسات محل الدراسة مقبولة جدا.

تأسيسا على ما تقدم، وبعد حساب مؤشر الإفصاح المحاسبي فإن **الفرضية الأولى** التي تنص على أن "**مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط** " **محققة.**

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستمارة واختبار الفرضية الثانية

للتعرف على أراء المهنيين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، تم توزيع الاستمارات في المؤسسات محل الدراسة، وتجميع المعلومات اللازمة لمعالجة الموضوع، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج "**Spss**" واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة.

أولا: عرض وتحليل نتائج الاستمارة

تضمنت الاستمارة مجموعة من العبارات مقسمة إلى جزأين أساسيين: الجزء الأول تضمن بيانات عامة، في حين أن الجزء الثاني تضمن مجموعة من العبارات متعلقة بمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية.

1. عرض وتحليل نتائج الجزء الأول "معلومات عامة ":

تتمحور الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فيما يلي:

- **الجنس:**

تم جمع الاستمارات الموزعة وتصنيفها على أساس جنس المستجوبين، فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول والشكل الآتي:

الجدول رقم(12): توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	43	%71،67
أنثى	17	%28،33
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج SPSS

الشكل رقم (03): توزيع المستجوبين حسب الجنس

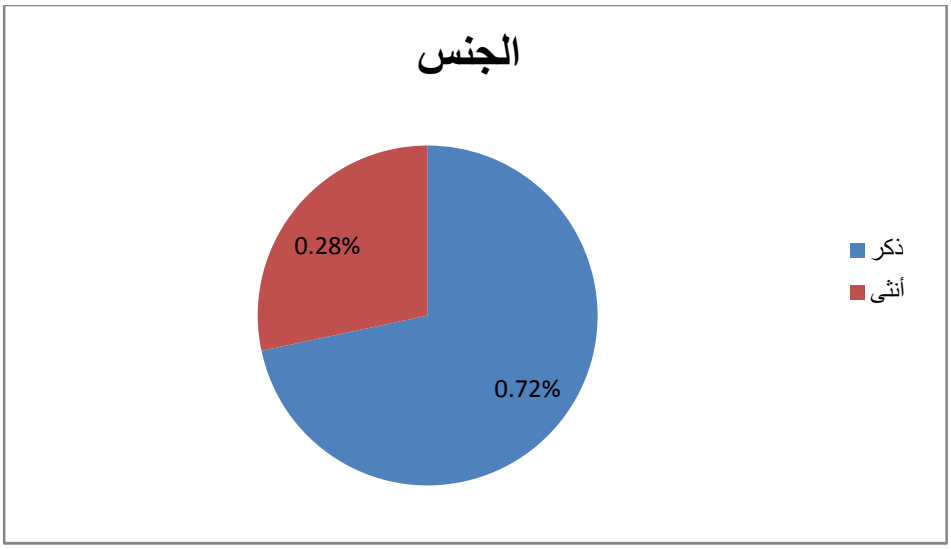

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss

يتبين لنا من خلال الشكل الهندسي، أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة هي فئة الذكور، حيث بلغ عددهم 43 ذكور بنسبة 71,67% وتليها فئة الإناث بعدد 17 أنثى بنسبة 28,33%.

- **السن:**

قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على أساس السن فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول والشكل الآتي:

الجدول رقم (13): توزيع المستجوبين حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
30_20 سنة	6	%10
40_31 سنة	24	%40
50_41 سنة	15	%25
أكثر من 50 سنة	15	%25
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائجSPSS.

الشكل رقم (04): توزيع المستجوبين حسب السن

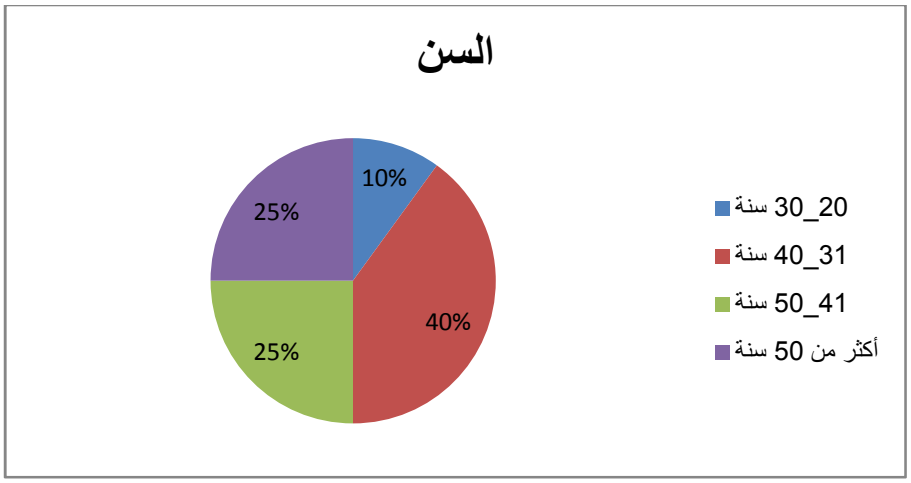

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (13) والشكل الهندسي رقم (04)، أن السن الغالب في عينة الدراسة هو فئة (من 31 _ 40 سنة) بنسبة 40%، ثم تليها فئة (من 41_50 سنة) بنسبة 25% وبنفس النسبة لفئة (أكثر من 50 سنة)، والفئة الأخيرة (20_30 سنة) بنسبة 10%.

- **المؤهل العلمي:**

فيما يخص المؤهل العلمي فإن أفراد الدراسة موزعون حسب النسب المبينة في الجدول والشكل الآتي:

الجدول رقم (14): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من جامعي	21	%35
جامعي	33	%55
دراسات متخصصة	4	%6,67
شهادة دراسة تطبيقية في المحاسبة	1	%1,67
أخرى	1	%1,67
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على نتائج Spss

الشكل رقم(05): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

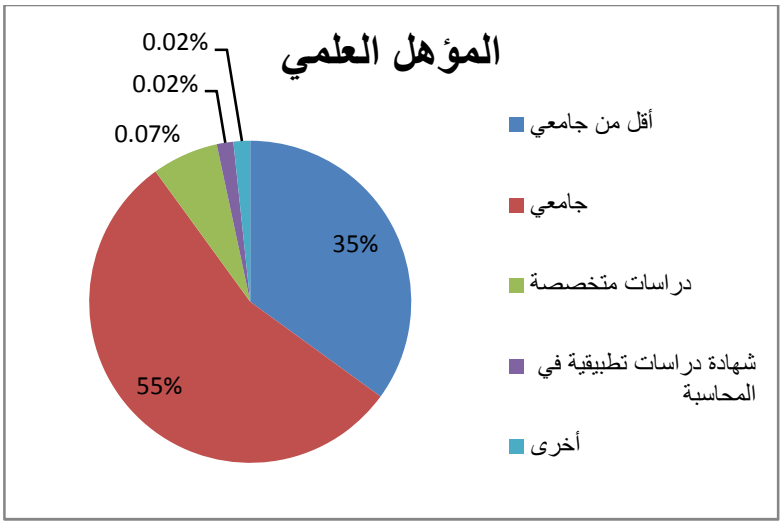

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

من خلال الجدول رقم(14) والشكل الهندسي رقم (05)، نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة حاصلين على مستوى جامعي بنسبة 55%، تليها نسبة 35% بالنسبة للأفراد الحاصلين على مستوى أقل من جامعي، وبعد ذلك نسبة 6,67 % للأفراد الحائزين على دراسات متخصصة، وأخيرا المستجوبين الحائزين على شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة إضافة إلى شهادات أخر بنسبة 1,67 %.

- **المؤهل المهني:**

يمكن توضيح النسب المئوية لتصنيف المستجوبين حسب المؤهل المهني في الجدول والشكل الآتي:

الجدول رقم (15): توزيع المستجوبين حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	16	%26,67
رئيس مصلحة المحاسبة والمالية	5	%8,33
رئيس إدارة المحاسبة والمالية	3	%5
موظف مكلف بالدراسة التقنو الاقتصادية	8	%13,33
أخرى	28	%46،67
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على نتائج Spss.

الشكل رقم (06): توزيع المستجوبين حسب المؤهل المهني

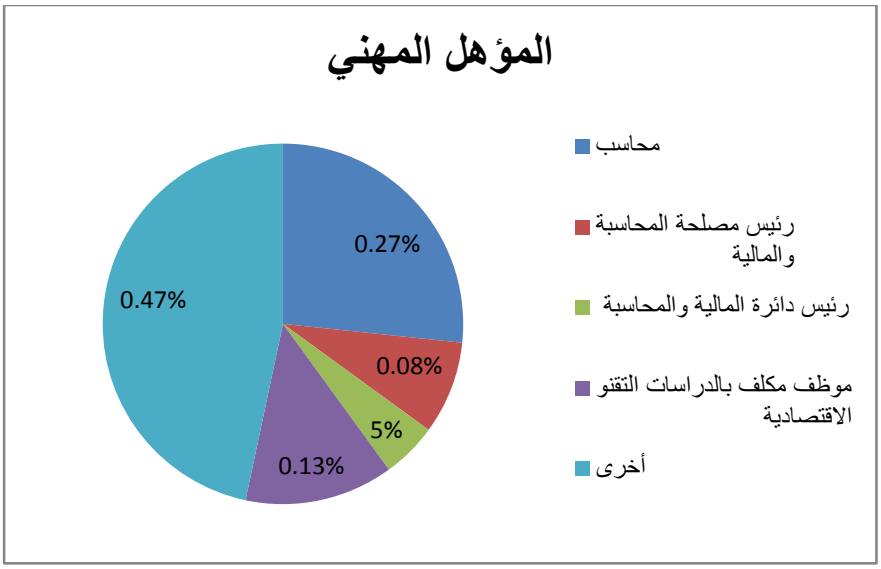

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (15) والشكل الهندسي رقم (06)، أن غالبية أفراد العينة يشتغلون وظائف أخرى بنسبة46,67%، وبعدها فئة محاسب بنسبة 26,67%، ثم تليها فئة الأفراد الذين يشتغلون في مهنة موظف مكلف بالدراسة التقنو الاقتصادية بنسبة 13,33%، ثم فئة رئيس مصلحة المحاسبة المالية بنسبة 8,33%، وأما الفئة المتبقية تمثل رئيس دائرة المالية والمحاسبة بنسبة 5%.

- **الخبرة:**

قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على أساس الخبرة المهنية في أربع فئات أساسية حسب النسب المبينة في الجدول والشكل الآتي:

الجدول رقم (16): توزيع المستجوبين حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	%11,67
من (5_10 سنوات)	22	%36،67
من (11_20 سنوات)	16	%26،67
أكثر من 20 سنة	15	%25
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss.

الشكل رقم (07): توزيع المستجوبين حسب الخبرة

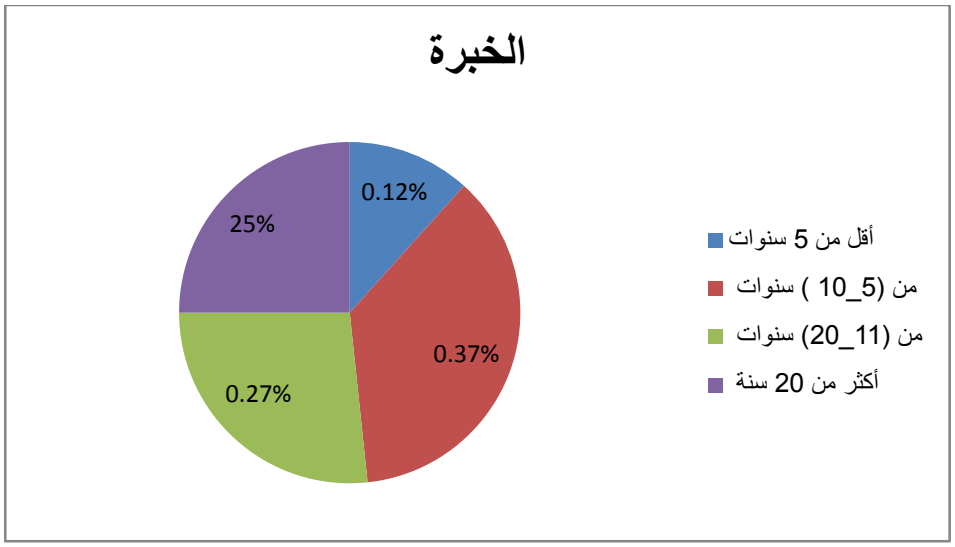

المصدر: من إعداد الطالتين اعتمادا على نتائج spss.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (16) والشكل الهندسي رقم(07)، أن نسبة 36,67% من حجم العينة تتراوح الخبرة لديهم ما بين (5_10 سنوات)، أما نسبة 26,67% تتراوح الخبرة لديهم ما بين (11_20 سنوات)، ثم تليها نسبة أكثر من 20 سنة، في حين نجد نسبة 11,67% خبرتهم أقل من 5 سنوات.

2. عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني" مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية ":

بعد التطرق إلى الخصائص الديموغرافية في المحور الأول، تأتي كمرحلة ثانية عملية تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي للمالي في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك بالإجابة على مجموعة من الأسئلة مقسمة في أربعة محاور أساسية على النحو التالي:

- **نتائج المحور الأول:**

يتضمن المحور الأول خمسة أسئلة (05) تتعلق بخاصية الملائمة، تم فيه تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية وكانت نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمحور الأول موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (17): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الأول" الملاءمة"

تقييم دور scf في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملائمة					
الرقم	**السؤال**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الأهمية النسبية**	**درجة الموافقة**
1	تساعد المعلومات المعدة وفق scf على تغيير درجة التأكد المتصلة بالقرارات المراد اتخاذها	3,75	1,052	%75	عالية
2	الإفصاح المحاسبي يساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية	3,92	0,996	%78,4	عالية
3	يوفر scf معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف القرارات	3,60	1,045	%72	عالية
4	القوائم المالية المعدة وفق scf لها قدرة تفسيرية كافية	3,55	0,928	%71	عالية
5	استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة	3,37	1,089	%67,4	منخفضة
	المجموع	**3,638**	**1,022**	**72,76 %**	**عالية**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss

يتضح من نتائج الجدول رقم (17)، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول المتعلق بتقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملائمة يساوي 3,638 وهو في حدود المجال [3,40_4,20 [، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ72,76 والتي تعكس درجة موافقة عالية.

كما نلاحظ أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن الإفصاح المحاسبي وفق scf يساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للسؤال رقم (2) القيمة 3،92 وهو في حدود المجال [3,40_4,20] والذي يعكس درجة موافقة عالية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن هناك مستوى موافقة من قبل المستجوبين على أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للسؤال رقم (5) بـ3,37 وهو في حدود المجال [2,60_3,40]، والذي يعكس درجة موافقة منخفضة.

- **نتائج المحور الثاني:**

يتضمن المحور الثاني خمسة أسئلة (05) تتعلق بخاصية الموثوقية، حيث تم تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية، وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثاني" الموثوقية"

تقييم دور scf في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية					
الرقم	**السؤال**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الأهمية النسبية**	**درجة الموافقة**
6	تطبيق scf يجعل القوائم المالية خالية من التحيز	3,53	0,892	%70,6	عالية
7	تطبيق scf يجعل القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة	3,55	0,999	%71	عالية
8	يرتب scfالمعلومات المالية بصورة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية	3,88	0,804	%77,6	عالية
9	يركزscfعلى تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني	3,30	0,908	%66	منخفضة
10	تطبيق scf يخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات	3,55	0,872	%71	عالية
	المجموع	**3,76**	**1,119**	**71,24**	**عالية**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss

من خلال الجدول رقم(18) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني المتعلق بتقسيم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية يقدر بـ 3,56 وهو في حدود المجال [3,40_4,20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ71,24 والتي تعكس درجة موافقة عالية، كما نلاحظ أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يرتب المعلومات المالية بصورة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية حيث قدر المتوسط الحسابي ب3,83 وهو في حدود المجال [3,40_4,20] والذي يعكس درجة موافقة عالية كما نلاحظ أن هناك درجة موافقة منخفضة من قبل المستجوبين فيما يخص السؤال (9) يركز النظام المحاسبي المالي على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني حيث قدر المتوسط الحسابي بـ3,30، وهو في حدود المجال [2,60_3,40] والذي يعكس درجة موافقة منخفضة.

- **نتائج المحور الثالث:**

يتضمن المحور الثالث خمسة أسئلة (5) تتعلق بخاصية القابلية للفهم، تم فيه تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية، وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (19): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثالث" القابلية للفهم"

تقييم دور scf في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم					
الرقم	**السؤال**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الأهمية النسبية**	**درجة الموافقة**
11	معلومات scf منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها	3,75	0,932	%75	عالية
12	عناوين أرقام حسابات scf واضحة المعنى وسهلة الفهم	3,80	0,798	%76	عالية
13	تصنيف scf للبيانات في مجموعات يساهم في فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها	3,73	0,899	%74,6	عالية
14	القوائم المالية المعدة وفق scf توفر معلومات يسهل فهمها	3,83	0,847	%76,6	عالية
15	تطبيق scf يساعد الجهات الحكومية في أداء مهامها	3,68	0,892	%73,6	عالية
	المجموع	**3,758**	**0,8736**	**%75,16**	**عالية**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (19) نلاحظ أن هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على دور SCF في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث بـ3,76 وهي في حدود المجال [3,40_4,20[، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 75,16 والتي تعكس درجة موافقة عالية حول أسئلة المحور الثالث، كما نلاحظ أن هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على أن القوائم المالية المعدة وفق scf توفر معلومات يسهل فهمه،حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 3,83 وهو في حدود المجال [3,40_4,20[والذي يعكس درجة موافقة عالية.

- **نتائج المحور الرابع:**

يتضمن المحور الرابع خمسة أسئلة (5) تتعلق بخاصية القابلية للمقارنة، حيث تم تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية، وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (20): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الرابع" القابلية للمقارنة"

تقييم دور scf في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة					
الرقم	**السؤال**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الأهمية النسبية**	**درجة الموافقة**
16	تطبيق scf يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج القدرات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى	3,85	0,860	%77	عالية
17	إعداد جدول سيولة الخزينة يساعد مستخدمي المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية	3,88	0,922	%77,6	عالية
18	يبوب scf المعلومات المالية بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة	3,77	0.767	%75,4	عالية
19	يضفي scf صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسة التي تنشط في الجزائر	3,52	0,892	%70,4	عالية
20	يساعد scf على تحقيق خاصية الثبات في عرض القوائم المالية	3,72	0,804	%74,4	عالية
	المجموع	**3,748**	**0,849**	**74,96 %**	**عالية**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss

لقد ظهرت نتائج الجدول رقم(20) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع المتعلق بتقييم دور scf في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة يقدر بـ 3,74 وهو في حدود المجال[3,40 _4,20 [أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 74,96 والتي تعكس درجة موافقة عالية حول أسئلة المحور الرابع كما نلاحظ أن هناك تأييد من طرف المستجوبين على أن إعداد جدول سيولة الخزينة يساعد مستخدمي المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية،حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 3,88 وهو في حدود المجال [3,40_4,20] والذي يعكس درجة موافقة عالية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

صيغت الفرضية الثانية كالآتي:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق **الخصائص النوعية** للمعلومة المالية ".

تم تجزئة الفرضية الثانية إلى أربعة فرضيات فرعية كالآتي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.

بناء على الفرضيات الموضحة أعلاه، سيتم دراسة أثر المتغير المستقل (x= disclosure) على كل متغير تابع (y) وذلك باعتبار أن جودة القوائم المالية تضم أربعة خصائص فرعية على النحو التالي:

(Y_1= Relevance, Y_2= Reliability, Y_3= Understandability, Y_4= Comparability)

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (h0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية البديلة (h1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$\text{Qual (relevance)}=\alpha_0+\alpha_1 \text{discl} + ei$$

حيث :

Qual: المتغير التابع الذي يمثل خاصية الملائمة؛

$\alpha 0$: قيمة الثابت؛

$\alpha 1$: قيمة ميل المتغير المستقل؛

Discl: المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي؛

e_i: الخطأ العشوائي للنموذج.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية الملاءمة، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الأولى، وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج، وكانت النتائج كالآتي:

أ. القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

يوضح جدول" **Model summary**" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الأولى، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (21):

الجدول رقم (21): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية ("Model Summary ")

Model summary

Model	R	R squar	Adjusted r square	Std error of the estimate
1	0.59[a]	0.03	-0,14	0,83354

a. predictors:(constant),disclosure.index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss.

يوضح جدول" **Model summary**" قيم معاملات الارتباط الثلاثة حيث بلغت قيمة (R) 0,5 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0,03 بينما معامل التحديد المصحح (R^{-2}) بلغ 0,14− مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ0,59 وحسب الجدول رقم (06) فالقيمة تقع في حدود المجال [0,5_0,7[وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق SCF وخاصية الملائمة متوسط.

النموذج يفسر 3% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 97% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 3% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملائمة و97% تعزى بمتغيرات أخرى.

ب. التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية.

لاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين" **Anova**" وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (" ANOVA")

ANOVA[a]

Model	Sume of squares	Df	Mean square	F	Sig
1 regression	.141	1	.141	.203	.654[b]
Residual	40.298	58	.695		
totale	40.439	59			

a.predictors :(constant), disclosure.index

b.dependentvariable:relevance

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول تحليل التباين"**Anova** "على نتائج اختبار معنوية الانحدار حيث نجد أن (sig=0.654) وهي أكثر من مستوى المعنوية (α=5%) وبناء على ذلك توجد دلالة لنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة ويمكن الاعتماد عليه في تحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج. تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول(**Coefficients**) كما يلي:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية ("Coefficients")

Coefficients[a]

Model		Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig
		B	Std .error	Beta		
1	(constant)	3.411	.511		6.673	.000
	Disclosure	.065	.144	.059	.451	.654

a.dependent variable:relevance

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول المعاملات(**Coefficients**) على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة (α_0=3.411) وقيمة (α_1=0.065) وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$QUAL\ (relevance)= 3.411+ 0.065\ DISCL+e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة (α_1=0.065) مما يعني وجود أثر إيجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق SCF وتحقيق خاصية الملائمة ومن جهة أخرى نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (sig=0.654) الخاصة باختبار ستودنت أكبر من مستوى المعنوية (α=5%) وبناء على ذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الذي ينص على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين".

نستخلص من تحليل نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى أن الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية التي تنص على أنه:" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين**" غير محققة.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (h0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية البديلة (h1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$QUAL(Reliability)= \alpha_0+ \alpha_1 DISCL+ e_i$$

حيث :

Qual: تمثل في هذه المعادلة المتغير التابع الذي يمثل خاصية الموثوقية.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية الموثوقية، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الثانية، وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج، وكانت النتائج كالآتي:

القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

يوضح جدول" **Model summary**" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الثانية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (24):

الجدول رقم (24): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية ("Model Summary")

Model summary

Model	R	R squar	Adjusted r square	Std error of the estimate
1	0.260[a]	0.68	0.51	0.67712

a. predictors :(constant) ,disclosure .index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يوضح جدول" **Model summary"** قيم معاملات الارتباط الثلاثة حيث بلغت قيمة (R) 0.260 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.68 بينما معامل التحديد المصحح (R^{-2}) بلغ 0.51 مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.260 وحسب الجدول رقم (06) فالقيمة تقع في حدود المجال [0_0,3[وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وخاصية الموثوقية ضعيف جدا.

النموذج يفسر 68% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 32% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق SCF يساهم بـ68% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية و 32% تعزى بمتغيرات أخرى.

أ. التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين" **Anova**" وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية ("ANOVA")

ANOVA[a]

Model		Sume of squares	Df	Mean square	F	Sig
1	regression	1.927	1	1.927	4.203	0.045 [b]
	Residual	26.592	58	0.458		
	Totale	28.519	59			

a.predictors :(constant),disclosure.index

b.dependent variable:reliability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول تحليل التباين" **Anova** " على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig=0.045) وهي أقل من مستوى المعنوية($\alpha = 5\%$) وبناء على ذلك توجد دلالة لنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة ويمكن الاعتماد عليه في تحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ب. تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول**(Coefficients)** والذي نوضحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (26): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (" Coefficeints ")

Coefficients[a]

Model		Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig
		B	Std .error	Beta		
1	(constant)	2.731	.415		6.577	.000
	Disclosure	.240	.117	.260	2.050	.045

a. dependent variable:reliability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول المعاملات (**coefficients**) على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة (α_0=2.731) وقيمة (α1=0.240) وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$QUALE\ (Reliability)= 2.73+ 0.240\ DISCL+e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة (α_1=0. 240) مما يعني وجود أثر إيجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية الموثوقية.

ومن جهة أخرى نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة(Sig=0,045) الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) وبناء على ذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين".

نستخلص من تحليل نتائج تحليل الانحدار الخطـــي البسيـط إلى أن الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية التي تنص على أنه:" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين** "محققة.

1. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية:

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$QUAIL\ (Understandability)= \alpha_0+ \alpha_1\ DISCL+e_i$$

حيث:

Qual: تمثل في هذه المعادلة المتغير التابع الذي يمثل خاصية القابلة للفهم؛

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية القابلة للفهم، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الثالثة، وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج، وكانت النتائج كالآتي:

أ. القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية:

يوضح جدول" **Model summary**" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الثالثة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (27):

الجدول رقم (27): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية ("Model Summary")

Model Summary

Model	R	R squar	Adjusted r square	Std error of the estimate
1	.105[a]	.011	-.006	.71504

a. predictors :(constant),disclosure .index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام spss

يوضح جدول" **Model summary**" قيم معاملات الارتباط الثلاثة حيث بلغت قيمة (R) 0.105 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.011، بينما معامل التحديد المصحح (R^{-2}) بلغ 0.006 – مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.105 وحسب الجدول رقم (06) فالقيمة تقع في حدود المجال [0_0,3] وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وخاصية القابلة للفهم ضعيف جدا.

النموذج يفسر 1.1% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 98.9% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 1.1% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم و98.9% تعزى لمتغيرات أخرى.

ب. التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين" **Anova**" وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (28): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية ("ANOVA")

ANOVA[a]

Model		Sume of squares	Df	Mean square	F	Sig
1	Regression	.330	1	.330	.645	.425 [b]
	Residual	29.654	58	.511		
Totale		29.984	59			

a.predictors :(constant) ,disclosure .index

b.dependent variable:understandability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول تحليل التباين"**Anova** " على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (Sig= 0.425) وهي أكبر من مستوى المعنوية (α =5%) وبناء على ذلك توجد دلالة لنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة ويمكن الاعتماد عليه في تحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج. تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول(**Coefficients**) والذي نوضحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (29): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (" Cofficient ")

Coefficients[a]

Model		Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig
		B	Std .error	Beta		
1	(constant)	3.416	.439		7.789	.000
	Disclosure	.099	.124	.105	.803	.425

a.dependent variable :understandability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول المعاملات (**Coefficients**) على تقديرات لمعالم النموذج،حيث كانت قيمة (α_0=3.416) وقيمة (α_1=0.099) وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

Quale (understandability)= 3.416 +0.099 discl + ei

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة (α_1=0.099) مما يعني وجود أثر إيجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية القابلة للفهم، ومن جهة أخرى نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (Sig=0.425) الخاصة باختبار ستودنت أكبر من مستوى المعنوية(α=%5) وبناء على ذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الذي ينص على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين ".

نستخلص من تحليل نتائج تحليل الانحدار الخطـــي البسيـط إلى أن الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية التي تنص على أنه :" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين** "غير محققة.

2. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية:

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية(H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية البديلة(H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

Qual (comparability)= $\alpha_0+\alpha_1$discl +ei

حيث:

Qual: تمثل في هذه المعادلة المتغير التابع الذي يمثل خاصية القابلة للمقارنة.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية القابلة للمقارنة، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الرابعة، وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج، وكانت النتائج كالآتي:

أ. القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية:

يوضح جدول" **Model summary**" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الرابعة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم(30):

الجدول رقم (30): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة من الفرضية الثانية (" Model Summary")

Model summary

Model	R	R squar	Adjusted r square	Std error of the estimate
1	.076[a]	.006	-.011	.69661

a.predictors :(constant), disclosure .index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يوضح جدول" **Model summary**" قيم معاملات الارتباط الثلاثة حيث بلغت قيمة (R) 0,076 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0,006، بينما معامل التحديد المصحح (R^{-2}) بلغ0,011− مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0,076 وحسب الجدول رقم (06) فالقيمة تقع في حدود المجال [0,3_0[وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وخاصية القابلية للمقارنة ضعيف جدا.

النموذج يفسر0,6% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 99,4% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 0,6% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة و99,4% تعزى لمتغيرات أخرى.

ب. التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين" **Anova**" وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة من الفرضية الثانية ("ANOVA")

ANOVA[a]

Model		Sume of squares	Df	Mean square	F	Sig
1	Regression	.164	1	.164	.338	.563 [b]
	Residual	28.145	58	.485		
	Totale	28.309	59			

a. predictors :(constant),disclosure .index

b.dependentvariabl:comparability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول تحليل التباين" **Anova**" على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig=0.563) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) وبناء على ذلك توجد دلالة لنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة ويمكن الاعتماد عليه في تحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج. تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول(**Coefficients**) والذي نوضحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (" Coifficient ")

Coefficients[a]

Model		Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig
		B	Std .error	Beta		
1	(Constant)	3.504	.427		8.201	.000
	Disclosure	.070	.120	.076	.582	.563

a. dependent variable:comparability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول المعاملات (**Coefficients**)على تقديرات لمعالم النموذج،حيث كانت قيمة (α_0=3.504) وقيمة (α_1=0.070) وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

QUALE (Comparability)= 3.504+ 0.070 DISCL +ei

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة (α_1=0.070) مما يعني وجود أثر إيجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية القابلية للمقارنة. ومن جهة أخرى نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (Sig= 0.563) الخاصة باختبار ستودنت أكبر من مستوى المعنوية (α = 5%) وبناء على ذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الذي ينص على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين".

نستخلص من تحليل نتائج تحليل الانحدار الخطـــي البسيـط إلى أن الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية التي تنص على أنه:" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين** " غير محققة.

5. اختبار الفرضية الثانية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة):

تهدف الفرضية الثانية إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية حيث تعطى الفرضيتين العدمية والبديلة وفق الآتي:

- الفرضية العدمية(H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- الفرضية البديلة(H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

QUAL(Relevance, Reliability, understandability, comparability)= $\alpha_{0+}\alpha_1$ DISCL + ei

حيث:

QUAL: تمثل في هذه المعادلة المتغير التابع الذي يمثل جودة القوائم المالية.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الثانية وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج وكانت النتائج كالآتي:

أ. القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية:

- يوضح جدول"**Model Summary**" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في الدراسة وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية("Model Summary")

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sted .Error the Estimate
1	.134	.018	.001	.66452

a.predictors(Constant),Disclosure .Index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

تظهر نتائج جدول"**Model Summary**" قيم معاملات الارتباط الثلاثة حيث بلغت قيمة (R) 0.134 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.018 بينما معامل التحديد الصحيح (R^{-2}) بلغ 0.001 أي أنه:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية بمعامل يقدر بـ0.134 وحسب الجدول رقم (06) فالقيمة تقع في حدود المجال[0 _0.3[وعليه فالارتباط بين المتغيرين ضعيف جدا.
- يمكن القول أن النموذج يفسر 1.8% من الاختلافات في قيم المتغير التابع في حين أن 98.2% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ1.8 في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية و98.2% تعزى لمتغيرات أخرى.

ب. التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار الخطي البسيط تم استخدام تحليل التباين"**Anova**" وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (34): نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية ("ANOVA")

ANOVA[a]

Model	Sum of Square	Df	Mean Square	F	Sig
1RregressionResidual Total	.470 25.612 26.082	1 58 59	.470 .442	1.065	.306

a.predictors: (Constant),Disclosure.Index

b.Dependent Variable:Quality

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظامSpss

يحتوي جدول تحليل التباين "**Anova**" على نتائج اختبار معنوية الانحدار حيث نجد أن (Sig= 0.306) وهي اكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) وبناء على ذلك توجد دلالة لنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة ويمكن الاعتماد عليه في تحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج. تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول(**Coefficient**) والذي نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (35): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية (جدول"Coefficients")

Coefficients[a]

Model	UnstandarCoefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant) Disclosure.Index	3.265 .119	.408 .115	.134	8.013 1.32	.000 .306

a.Dependent Variable:Quality

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام Spss

يحتوي جدول المعاملات "**Coefficients**" على تقديرات لمعالم النموذج حيث كانت قيمة (α_0=3.265) وقيمة (α_1=0.119) وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$Quality(Relevance, Reliability, Unerstandability, Comparability) = 3.265 + 0.119Disclosure + e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة أن قيمة الميل كانت موجبة (α_1 = 0.119) مما يعني وجود اثر ايجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة كلما أدى ذلك إلى تحسن في جودة القوائم المالية بما يعادل 0.119.

من جهة أخرى نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (Sig=0.306) الخاصة باختبار ستيودنت أكبر من مستوى المعنوية (α = 5%) وبناء على ذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الذي ينص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

نخلص من تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط إلى أن الفرضية الثانية التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية غير محققة من خلال عدم قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تعرفنا على مجتمع وعينة الدراسة واعتمدنا على أداة الاستبيان الذي تضمن أربع محاور أساسية تتعلق بـ الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة. وتم تحليل بيانات المستجوبين بالاستعانة على البرنامج الإحصائي Spss ومن خلال تحليل إجابات آراء واتجاهات المستجوبين وتفسيرها توصلنا إلى: قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط"، إذ تم تقدير مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة بـ 70%.

إضافة إلى رفض الفرضية الثانية التي نصت على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية"، حيث من خلال النتائج توصلنا إلى وجود علاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، علاقة الإفصاح بكل خاصية نوعية تبين أن هناك ارتباط قوي بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية بينما هناك ارتباط ضعيف جدا بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الملاءمة والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

الخاتمة

يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي من بين أهم المبادئ المحاسبية الذي يلقى اهتماما كبيرا وذلك من أجل توفير القدر الملائم من المعلومات المحاسبية وإيصالها إلى مستخدميها، كما يعتبر دو أهمية لما له من أثر على القرارات المستخدمة من خلال توفير المعلومة الواضحة والمفهومة في الوقت وبالكم المناسب عن طريق القوائم المالية التي تنشرها المؤسسة، والتي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات وترشيدها، حيث يجب أن تتميز هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة لمختلف الأطراف المستفيدة منها.

من خلال تناولنا لموضوع أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية حاولنا معالجة الإشكالية التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي:

- **إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة؟**

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض النتائج النهائية للدراسة، الاقتراحات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

1. **عرض نتائج الدراسة:**

أ. **نتائج الدراسة النظرية:**

- إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية أداة تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها من ناحية وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات وتمكينهم من اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية؛
- يعتبر الإفصاح المحاسبي آلية لتوصيل المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين المستفيدين منها ويسمح ببعث الثقة بين المتعاملين ويمكنهم من إعطاء معلومات صحيحة وواضحة؛
- تعد القوائم المالية من أهم الوسائل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأطراف ذات الصلة بها؛
- تأثر الاختلافات في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها مباشرة على مستخدميها هذا لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل لهذا يجب أن تكون القوائم المالية المعروضة تقوم على أسس ومبادئ عامة لتتمكن من الاستفادة منها؛
- يعتبر الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية أمر ضروري؛
- تكون القوائم المالية ملائمة لمستخدميها إذا وفرت المعلومات المحاسبية اللازمة (كما ونوعا) في الوقت المناسب سواء كانت في شكل قوائم أو هوامش وجداول مكملة (ملاحق)؛
- إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية وقبليتها للتحقق؛
- كلما تميزت المعلومات الواردة في القوائم المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر المستقبلية كلما ساعد ذلك في ترشيد القرارات الاستثمارية.

ب. نتائج الدراسة التطبيقية:

- مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط يقدر بـ 76% وهي تعتبر نسبة مقبولة بمعنى وجود توجه نحو زيادة مستوى المعلومات المفصح عنها، والتي تشمل خلفية عامة حول الشركة وسياسات الشركة غير المالية، مجلس الإدارة وكبار التفيديين، المعلومات المالية والمحاسبية؛
- نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الأول" خلفية عامة حول الشركة" 80% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة بمعنى انه 20% من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛
- نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الثاني" سياسات الشركة غير المالية" 68,75% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة بمعنى أن 31,25% من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛
- نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الثالث" مجلس الإدارة وكبار التفيديين60% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة بمعنى أن 40% من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛
- نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الرابع "المعلومات المالية والمحاسبية" 70,83% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة بمعنى أن 29,17% من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛
- وجود علاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط ماعدا فيما يتعلق بدور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية، الأمر الذي يعكس قدرة النظام المحاسبي المالي في توفير الإجراءات المحققة لهاته الخاصية؛
- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 03% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملائمة، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الملائمة مع وجود ارتباط ضعيف جدا بينهما؛
- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 68% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية مع وجود ارتباط ضعيف جدا بينهما؛
- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 1,1% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القبلية للفهم، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للفهم مع وجود ارتباط ضعيف جدا بينهما؛
- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 06% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة مع وجود ارتباط ضعيف جدا بينهما؛

- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 1,8% في تحقيق جودة القوائم المالية (الخصائص النوعية) في المؤسسات محل الدراسة بينما 98,2% تعزى لمتغيرات أخرى بمعنى وجود عوامل أخرى غير الإفصاح المحاسبي تحقق جودة القوائم المالية.

2. الاقتراحات:

- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة المالية وأهدافها بغرض إعادة تأهيل المهنيين على كل المستويات سواء كانوا محاسبيين أو مراجعين والتأسيس لثقافة محاسبية جديدة؛
- عقد دورات تدريبية وندوات وأيام دراسية للمحاسبيين ولمدققي الحسابات يكون موضوعها الإفصاح المحاسبي والتي يشارك فيها مختصون أكادميون ومهنيون في المحاسبة والتدقيق؛
- ضرورة توفير المزيد من المتطلبات الضرورية لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في القوائم المالية المالية والتي تتماشى مع القواعد المحاسبية؛
- ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب لكونها مفيدة في عملية صنع القرار؛
- حتى تكون المعلومات أكثر ملائمة لترشيد القرارات فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة (شهرية، ثلاثية، سداسية، سنوية)؛
- لا بد أن يعمل معدو القوائم المالية على توفير خاصيتي القابلية للفهم والمقارنة معا حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر نفعا في عملية اتخاذ القرار؛
- تفعيل دور النظام المحاسبي للقيام بوظائفه بشكل جيد حتى تتمتع مخرجاته (المعلومات المحاسبية) بخصائص نوعية تساعد مستخدميها على اتخاذ القرار؛
- حث المؤسسات الاقتصادية على استخدام أكثر للمعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة لأنها هي المفيدة في عمليات صنع القرارات وتؤدي إلى قرارات رشيدة؛
- إعطاء صورة صادقة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء تعلق الأمر بالأمور الداخلية أو الخارجية؛
- محاولة استعمال الطرق الحديثة في التقييم والكفيلة بالوصول إلى القيمة الحقيقية والعادلة للموجودات من أجل تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المطبق.

3. آفاق الدراسة:

إن موضوع الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة فهذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالب وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة، فمن خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا أنه يمكن لنا فتح آفاق أخرى لمعالجة إشكاليات ودراسات مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- أثر تطبيق معايير الإفصاح الدولية على جودة المعلومات المحاسبية؛
- دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في توجيه وصنع قرارات اقتصادية محددة؛

- مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح ضمن الملحق كأحد عناصر القوائم المالية؛
- دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسسات اقتصادية تنشط في قطاع معين؛
- مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.

وفي الأخير نرجو أن هذا البحث قد تم تناوله بقدر من الموضوعية، وكأي بحث علمي لا يخلو من النقائص والهفوات فهو يحتاج إلى تعديل وتحسين في المستقبل.

فإن أصبتُ فمِن الله وحدَه، وإن أخطأْت فمِن نفسي والشيْطان.

تمَ بِعوْنِ الله والحَمدُ الله ربِ العالَمين.

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1) أحمد نور، المحاسبة المالية(القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004.
2) أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة(القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)ج2، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2007.
3) أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة–منظور التوافق الدولي، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2006.
4) دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطةج1، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2019.
5) رضوان حلوة حنان وآخرون ، أسس المحاسبة المالية، قياس بنود قائمة المركز المالي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004. زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
6) رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
7) زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
8) سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
9) سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
10) سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
11) صالح الرزق، يوحنا عبد آل آدم، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
12) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2002.
13) عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة(01) و(02)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ب م ن، 2008.
14) عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
15) فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، ب ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

16) كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
17) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، ب ط، المكتب الجامعي الحديث، ب م ن، ب س.
18) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، 2009.
19) نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013.
20) يونس حسن الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1998.

2. المجلات:

1) أحمد حابية، العوامل المؤثرة على الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة المدير، المجلد07، العدد02، الجزائر، 2020.
2) أمينة حفاصة، عباس فرحات، جودة القوائم المالية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد11، العدد02، الجزائر، 2018.
3) إنصاف جمعة بركات الفاطمية، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد49، ب م ن،2022.
4) إيمان أحمد الهنيني، زينب حسان النابلسي، تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للعملاء على قرارات الائتمان المصرفي، مجلة المعارف، المجلد11، العدد02، الأردن، 2020.
5) جمال معتوق، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد48، الجزائر، 2017.
6) الجيلالي بن عوالي وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، مجلة الدراسات الأكاديمية، العدد03، الجزائر، 2019.
7) حكيم نشاد، وئام حمداوي، العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد01، الجزائر،2022.
8) زعفران منصورية، أسماء بودونات، جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد06، الجزائر، 2018.
9) زيان قديد و آخرون، دور الإفصاح المالي والمحاسبي في الرفع من جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2021.

10) زينب غزالي، مهيدي ذوادي، قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية باستخدام طريقة تحليل المحتوى، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد15، العدد02، الجزائر، 2021.
11) صلاح سعاد، الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد04، الجزائر، 2010.
12) صليحة سمسوم، تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد16، العدد02، الجزائر، 2022.
13) علي بن قطيب، دلال حطاب، أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2019.
14) محمد الهادي ضيف الله، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد01، العدد06، الجزائر، ب س.
15) محمود علي الجبائي وآخرون، مشكلات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في شركات المضاربة، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد02، الأردن، 2013.
16) مسعود صديق، فؤاد صديقي، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، العدد02، الجزائر، 2016.
17) الهام كسيرة، أثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية للمؤسسة، مجلة دراسات جبائية، المجلد11، العدد01، الجزائر،2022.
18) ياسمينة عمامرة، عبد الكريم زرقاوي، أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد04، الجزائر، 2018.

3. الأطروحات والرسائل والمذكرات:

أ. الدكتوراه:

1) جورج توما بيداويد، الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في الأعمال التجارية العربية في استراليا، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات منح شهادة الدكتوراه في المحاسبة، تخصص: محاسبة، قسم علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، استراليا، 2012، متاحة على الموقع: Search.emarefa.net
2) دليلة دادة، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019/2018.

3) زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.
4) سليم بن رحمون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019/2018.
5) صبرينة عميروش، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة تدقيق ومراقبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022/2021.
6) عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم موضوع إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
7) قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، تخصص: محاسبة مالية وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2016/2015.

ب. الماجستير:

1) رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
2) رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشيرين، سوريا، 2008، متاحة على الموقع: https://iefpedia.com
3) عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ب س، متاحة على الموقع: https://alqashi.com
4) علي حامدي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2010.
5) مثقال حمود سالم القرالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، متاحة على الموقع: https://meu.eduje

6) محمد باقر كرجي، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق معايير المحاسبة الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017، متاحة على الموقع: https://molt3ath.com

7) محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

8) موسى شرفية، الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة وتدقيق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.

9) ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

ج. الماستر:

1) زكرياء مرابط، عبد الستار ريموش، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة التي تحتويها القوائم المالية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021/2020.

4. الملتقيات والمداخلات والمؤتمرات الوطنية:

1) أمينة فيداوي، إدارة الأرباح كأثر حاسم لتبني المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة مستغانم، يومي 13 و14 جانفي2013.

2) العياشي زرزار، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع، رهانات، وآفاق)، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.

3) محمد الهادي ضيف الله، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS)، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 13و14 ديسمبر 2012.

4) نوال بن اعمارة، طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديدNSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17 و18 جانفي 2010.

5) يحي السعيدي، لخضر أوصيف، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 04 و05 ديسمبر 2011.

5. المواقع الإلكترونية:

1) Https://Mawdoo3. Com, 20-02-2023, 18 :34.
2) https://www. Speialties. Bayt. Com, 29-03-2023, 14 :20.
3) https://www. Almarsal. com, 15-03-2023, 11:26.
4) https://www. daftra. com12,-03-2023, 10:35 .
5) https://www . Edarabia. Com, 12-03-2023, 10 :23.
6) Https://www. Qoyod. Com, 20-02-2023, 15 :32.
7) https://www. Speialties. Bayt. Com, 29-03-2023, 14 :20.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1) Ali Tazdalt, Maitrisedu Système Comptable Financier,1ere Edition,Alger, p :23.
2) Collection Gestion, le systéme comptable financier(scf), s é, Maison dédition pour lenseigement et la formation, Algérie, 2008.
3) Grégory heem, Lire les états financiers en ifrs, Maison dédition pour lenseignement et la formation, S é, Algérie, 2008.
4) John hughes, Alex fisher, lire les etats financier Que me faut-ilsavoire? Reponses A Des Questions Courantes, S é, S m é, Canada, p :73.
5) Karime Cerrada et al, Comptabilité et analyse des états financiers,1ere édition, Bibliothéque nationale, paris, 2014.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وذلك من خلال قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة باستخدام طريقة تحليل المحتوى، والكشف عن وجود أثر على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بدراسة ميدانية في 04 مؤسسات اقتصادية استخدمنا فيها مقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات مع عينة تتكون من 04 أفراد (رؤساء أقسام المحاسبة و المالية)، واستمارة استبيان تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من 60 فردا، وقد تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية في التحليل والانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضيات وذلك بالاعتماد على نتائج spss.

وفي الأخير تبينت نتائج التحليل إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط وكافي لدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، كما يتبين لنا من نتائج اختبار الفرضيات أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، جودة المعلومات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

Abstract :

This study aims to identify the extent of the impact of accounting disclosure according to the financial accounting system on the quality of accounting information in the financial statements, by measuring the level of accounting disclosure in the institutions under study using the method of content analysis, and to detect the presence of an impact on the quality of financial statements in terms of achieving the qualitative characteristics of financial information.

To achieve the objectives of this study, we conducted a field study in four economic institutions in which we used an interview as the main tool for collecting data and information with a sample consisting of four individuals (heads of accounting and finance departments), and a questionnaire form was distributed to a random sample consisting of sixty individuals.some statistical tools were used in the analysis and simple linear regression in the selection of hypotheses based on the results of spss.

Finally, the results of the analysis showed that the level of accounting disclosure in the institutions under study is average and sufficient to study the relationship between accounting disclosure and the quality of financial statements, as shown by the results of testing hypotheses that there is no significant statistical impact of accounting disclosure on the quality of financial statements in terms of achieving qualitative characteristics .

Key words : accounting disclosure, financial statements, quality of accounting information, the financial accounting, qualitative characteristics.

الملحق رقم 01 : بنود قياس مستوى الإفصاح المحاسبي

قياس مستوى الإفصاح :

تم استخدام طريقة تحليل المحتوى من خلال المؤشر باتباع الخطوات التالية:

إجراء مقابلة شخصية مع رؤساء أقسام المحاسبة و المالية من خلال طرح بعض الأسئلة فيما يخص المحاور الأربعة وعلى حسب إجابتهم نقوم بمنح القيمة (1) لبند المؤشر الذي قامت المؤسسة بالإفصاح عنه في تقريرها السنوي، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة.

جمع القيم المتحصل عليها من الإفصاح عن بنود المؤشر لكل مؤسسة ثم قسمتها على العدد الإجمالي لبنود المؤشر.

وفي هذه المرحلة حاولنا إعداد أسئلة الاستبيان بصيغة بسيطة والابتعاد عن التعقيد حتى تكون الأسئلة قابلة للفهم من قبل أفراد العينة، وتم تقسيمه إلى ست(06) محاور كالآتي:

المحور الأول: خصص لمعرفة مدى الإفصاح عن المعلومات التي تعرف بالمؤسسة ضمن تقريرها السنوي، وهو يحتوي على خمسة (05) بنود.

البنود	خلفية عامة حول المؤسسة	المدبغة	الخشب	الميناء	الزجاج
01	نبذة تاريخية عن المؤسسة				
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة				
03	أهداف المؤسسة المخطط لها				
04	أهم الأسواق الرئيسية التي تنشط فيها				
05	الحصة السوقية للمؤسسة				
	مجموع البنود المفصح عنها				
	النسبة المئوية **(%)**				

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المحور الثاني: خصص لمعرفة مدى الإفصاح عن السياسات غير المالية للمؤسسة ضمن تقريرها السنوي، ويحتوي على خمسة (05) بنود.

البنود	سياسات المؤسسة غير المالية	المدبغة	الخشب	الميناء	الزجاج
01	مبادئ الحوكمة المتبعة في المؤسسة				
02	سياسة المؤسسة المنتهجة لإدارة المخاطر				

03	سياسة المؤسسة حول المسؤولية الإجتماعية				
04	سياسة المؤسسة المتعلقة بالموارد البشرية				
مجموع البنود المفصح عنها					
النسبة المئوية (%)					

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المحور الثالث:كان حول مدى الإفصاح عن المعلومات التي تخص مجلس إدارة المؤسسة وكبار التنفيذيين في التقرير السنوي، وهو يحتوي على خمسة (05) بنود.

البنود	**مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين**	**المدبغة**	**الخشب**	**الميناء**	**الزجاج**
01	رئيس مجلس الإدارة				
02	أعضاء مجلس الإدارة				
03	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة				
04	اجتماعات مجلس الإدارة وأهم القرارات الصادرة عنه				
05	المهام الرئيسية لمجلس الإدارة				
مجموع البنود المفصح عنها					
النسبة المئوية(%)					

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المحور الرابع: خصص هذا المحور لمعرفة مدى إفصاح المؤسسة عن المعلومات المالية و المحاسبية ضمن تقريرها السنوي، ويحتوي على ست (06)بنود.

البنود	المعلومات المالية و المحاسبية	المدبغة	الخشب	الميناء	الزجاج
01	القوائم المالية الخمسة(الميزانية،جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير حقوق الملكية، الملاحق)				
02	طبيعة القوائم المالية (فردية، مدمجة، مركبة)				
03	المعايير المتبعة من قبل المؤسسة خلال إعداد القوائم المالية				
04	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول				
05	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم المخزونات				
06	تقرير محافظ الحسابات(أو ملخص عن أهم ما جاء فيه)				
مجموع البنود المفصح عنها					
النسبة المئوية (%)					

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الملحق رقم 02 : الخصائص النوعية لقياس جودة القوائم المالية

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

استمارة موجهة للمهنيين المحاسبيين

تقوم الطالبتان بإجراء دراسة تحت عنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية _دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل _"وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص إدارة مالية.

تلتمس الطالبتان من سيادتكم إبداء رأيكم حول الفقرات التي تتضمنها الاستمارة المرفقة بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة، وذلك بما يعبر عن وجهة نظركم حول الموضوع.

المعلومات المتضمنة في الاستمارة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الطالبتان:

طالب نجاة

مروش صفاء

وشكرا

المحور الأول: بيانات عامة.

الرجاء إبداء رأيكم بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

الجنس	ذكر ☐	أنثى ☐
السن	20_30سنة ☐	31_40سنة ☐
	41_50سنة ☐	أكثر من 50سنة ☐
المؤهل العلمي	أقل من جامعي ☐	جامعي ☐
	دراسات متخصصة ☐	شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة ☐
	أخرى (اذكرها) ☐	
المؤهل المهني	محاسب ☐	محافظ حسابات /خبير محاسبي ☐
	رئيس مصلحة المحاسبة /المالية ☐	
	رئيس دائرة المالية والمحاسبة ☐	
	موظف مكلف بالدراسة التقنو اقتصادية ☐	
	أخرى (أذكرها) ☐	
الخبرة	اقل من 5سنوات ☐	5_10سنوات ☐
	11_20سنة ☐	أكثر من 20سنة ☐

المحور الثاني: دراسة **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية.**

الرجاء إبداء رأيكم حول الفقرات الموضحة أدناه وذلك بوضع علامة (×) في خانة الرقم الدال على إجابتكم، مع اعتماد السلم الموالي:

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
5	4	3	2	1

تحديد درجة توفر الخصائص النوعية للمعلومة المالية في القوائم المالية المعدة وفق scf.	5	4	3	2	1
خاصية الملاءمة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
تساعد المعلومات المعدة وفق scfعلى تغيير درجة التأكد المتصلة بالقرارات المراد اتخاذها.					
الإفصاح المحاسبي يساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.					
يوفر scf معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف القرارات.					
القوائم المالية المعدة وفق scf لها قدرة تفسيرية كافية.					
استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة.					
خاصية الموثوقية	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
تطبيق scf يجعل القوائم المالية خالية من التحيز.					
تطبيق scf يجعل القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة.					
يرتب scf المعلومات المالية بصورة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية.					
يركز scf على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.					
تطبيق scf يخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات.					
خاصية القابلية للفهم	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
معلومات scf منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها.					
عناوين أرقام حسابات scf واضحة المعنى وسهلة الفهم.					
تصنيف scf للبيانات في مجموعات يساهم في فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها.					
القوائم المالية المعدة وفق scf توفر معلومات يسهل فهمها.					

تطبيق scf يساعد الجهات الحكومية في أداء مهامها.					
خاصية القابلية للمقارنة	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافقا طلاقا**
تطبيق scf يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة و مؤسسات أخرى.					
إعداد جدول سيولة الخزينة يساعد مستخدمي المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية.					
يبوبscf المعلومات المالية بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة.					
يضفيscf صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسة التي تنشط في الجزائر.					
يساعد scf على تحقيق خاصية الثبات في عرض القوائم المالية.					

الملحق رقم 03: مخرجات SPSS

ألفا كرونباخ

Fiabilité

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	60	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,953	20

البيانات الشخصية

الجنس

Statistiques

الجنس

N	Valide	60
	Manquant	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	43	71,7	71,7	71,7
	انثى	17	28,3	28,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

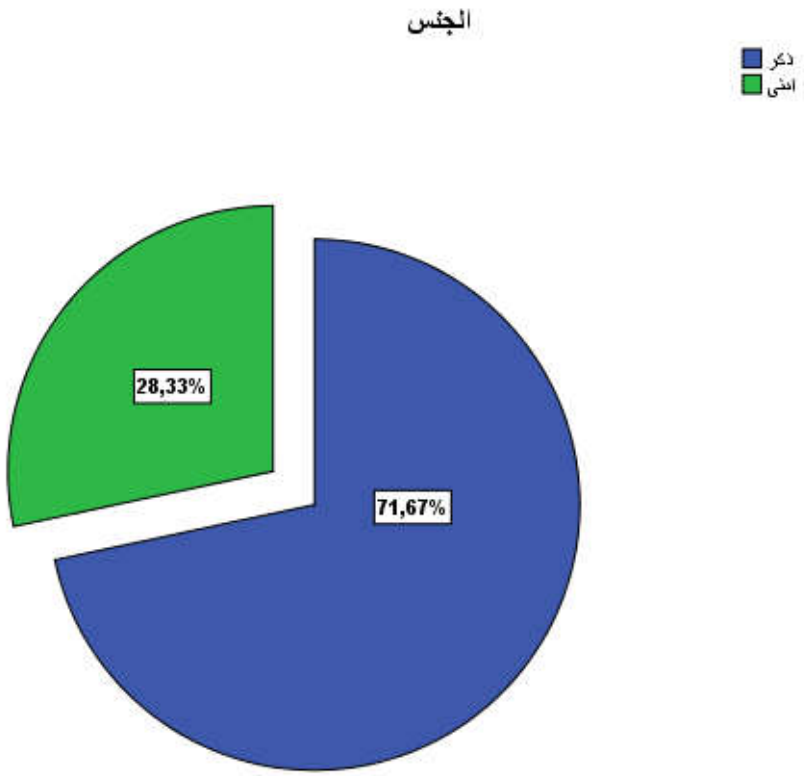

السن

Statistiques

السن

N	Valide	60
	Manquant	0

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20_30سنة	6	10,0	10,0	10,0
	31_40سنة	24	40,0	40,0	50,0
	41_50سنة	15	25,0	25,0	75,0
	أكثر من 50 سنة	15	25,0	25,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

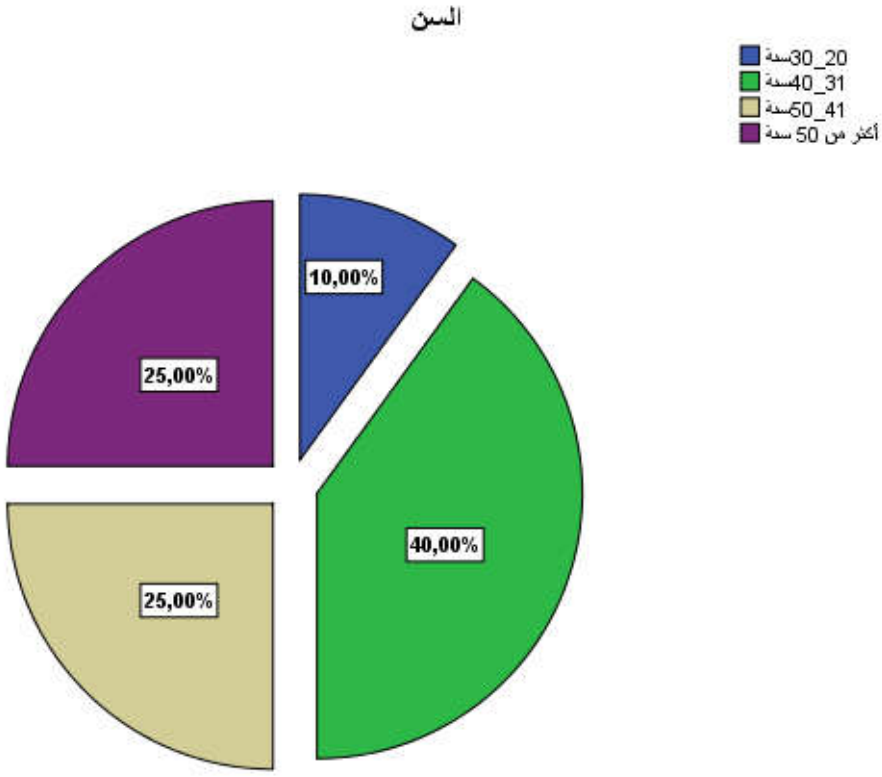

المؤهل_العلمي

Statistiques

المؤهل_العلمي

N	Valide	60
	Manquant	0

المؤهل_العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من جامعي	21	35,0	35,0	35,0
	جامعي	33	55,0	55,0	90,0
	دراسات متخصصة	4	6,7	6,7	96,7
	شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة	1	1,7	1,7	98,3
	أخرى	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

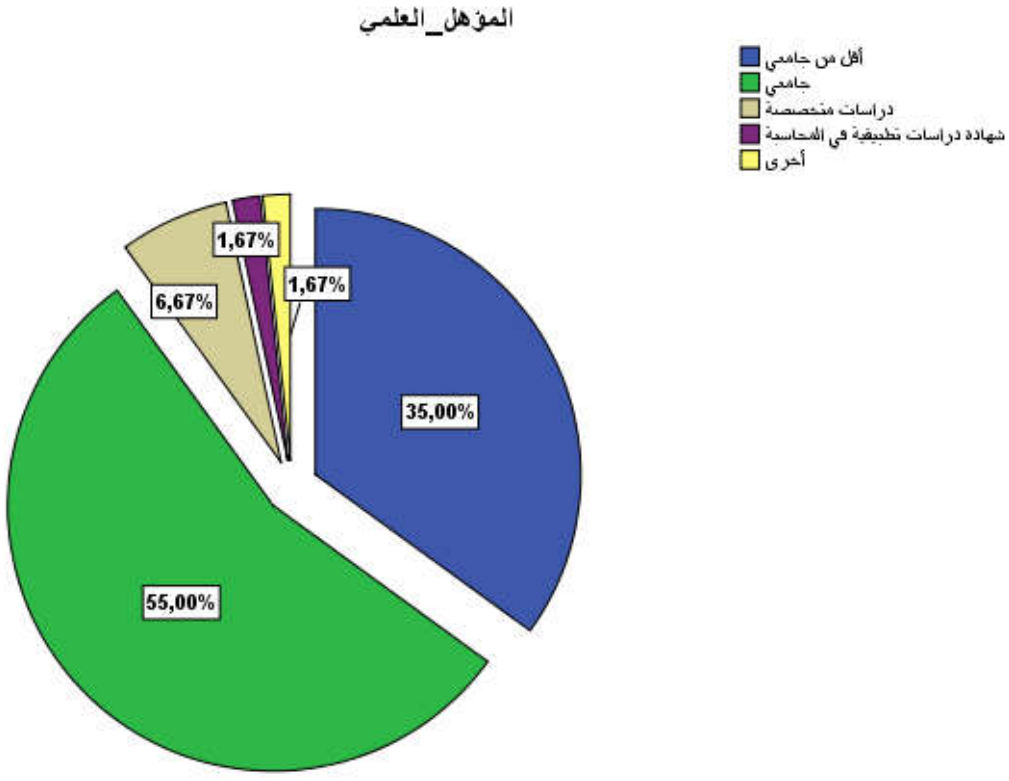

المؤهل_العلمي_اخرى

Statistiques

المؤهل_العلمي_اخرى

N	Valide	60
	Manquant	0

المؤهل_العلمي_اخرى

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	60	100,0	100,0	100,0

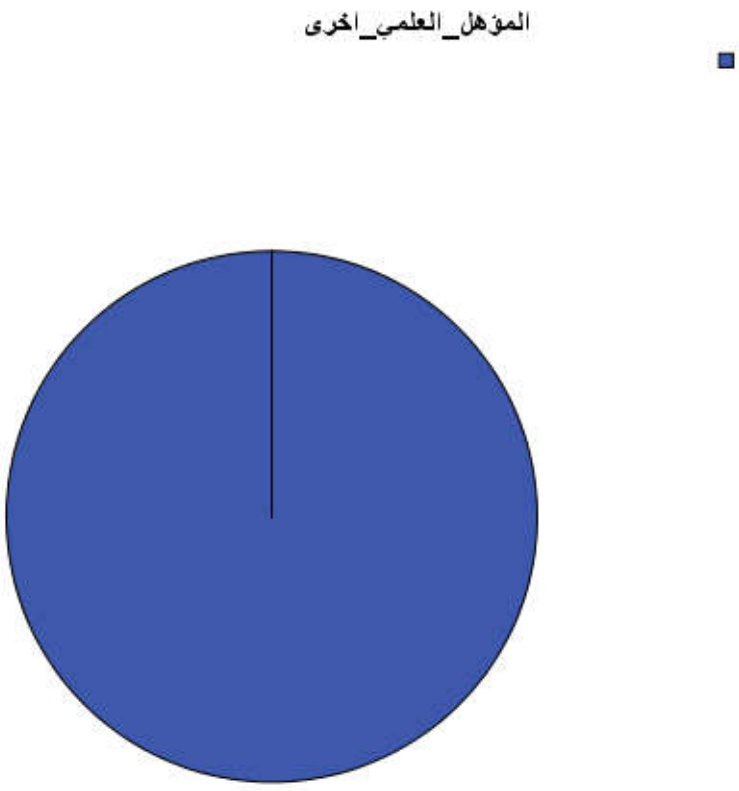

المؤهل_المهني

Statistiques

المؤهل_المهني

N	Valide	60
	Manquant	0

المؤهل_المهني

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	16	26,7	26,7	26,7
	رئيس مصلحة المحاسبة/المالية	5	8,3	8,3	35,0
	رئيس دائرة المالية والمحاسبة	3	5,0	5,0	40,0
	موظف مكلف بالدراسة التقنو اقتصادية	8	13,3	13,3	53,3
	أخرى	28	46,7	46,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

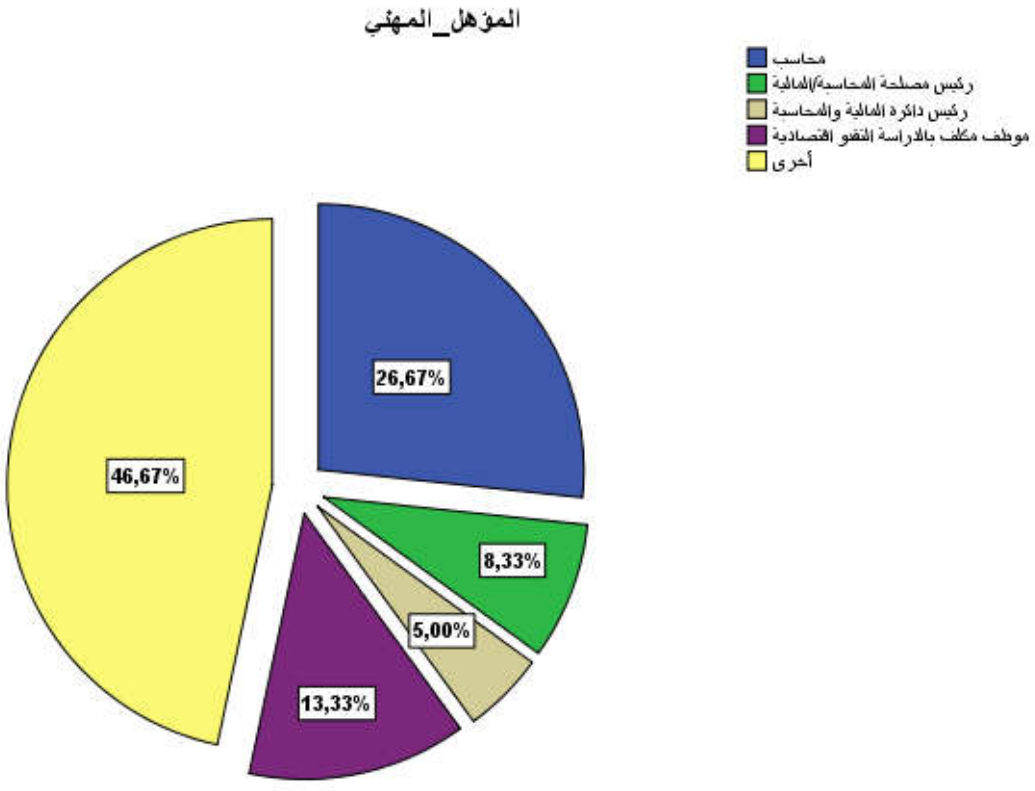

الخبرة

Statistiques

الخبرة

N	Valide	60
	Manquant	0

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	7	11,7	11,7	11,7
	سنوات 5_10	22	36,7	36,7	48,3
	سنة 11_20	16	26,7	26,7	75,0
	أكثر من 20 سنة	15	25,0	25,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

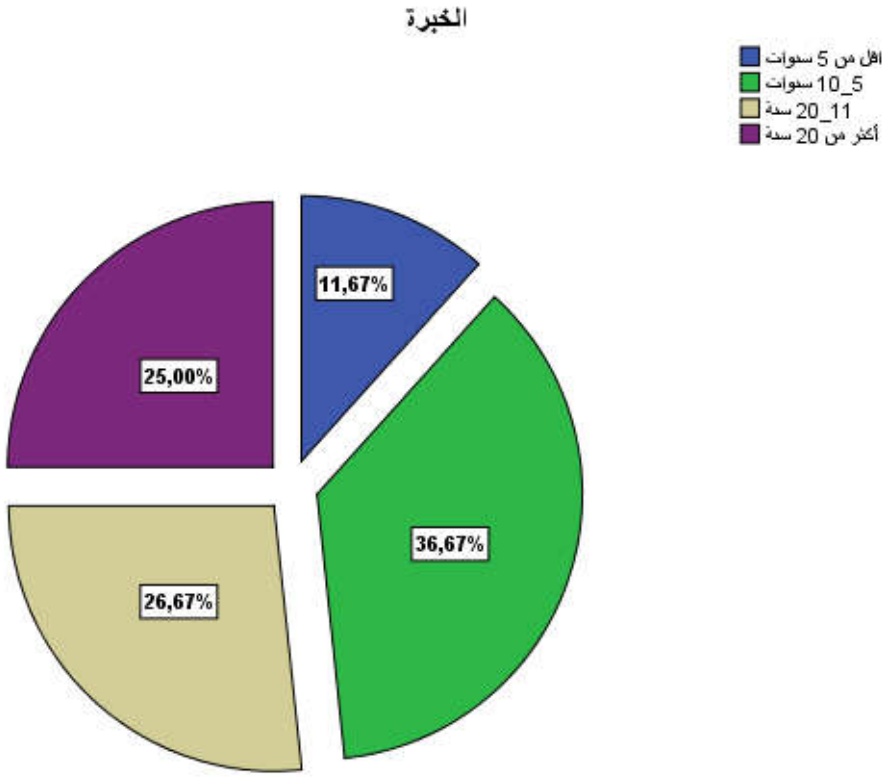

المتوسط و الانحراف المعياري و التباين

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
تساعد المعلومات المعدة وفق ن.م.م. على تغيير درجة التأكد المتصلة بالقرارات المراد اتخاذها	60	3,75	1,052	1,106
الإفصاح المحاسبي يساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الإستثمارية والائتمانية	60	3,92	,996	,993
يوفر ن.م.م معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف القرارات	60	3,60	1,045	1,092
القوائم المالية المعدة وفق ن.م.م لها قدرة تفسيرية كافية	60	3,55	,928	,862
استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة	60	3,37	1,089	1,185
تطبيق ن.م.م يجعل القوائم المالية خالية من التحيز	60	3,53	,892	,795
تطبيق ن.م.م يجعل القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة	60	3,55	,999	,997
يرتب ن.م.م المعلومات المالية بصورة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية	60	3,88	,804	,647
يركز ن.م.م على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني	60	3,30	,908	,824
تطبيق ن.م.م يخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات	60	3,55	,872	,760
معلومات ن.م.م منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها	60	3,75	,932	,869
عناوين أرقام حسابات ن.م.م واضحة المعنى وسهلة الفهم	60	3,80	,798	,637
تصنيف ن.م.م للبيانات في مجموعات يساهم في فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها	60	3,73	,899	,809
القوائم المالية المعدة وفق ن.م.م توفر معلومات يسهل فهمها	60	3,83	,847	,718
تطبيق ن م.م يساعد الجهات الحكومية في أداء مهامها	60	3,68	,892	,796
تطبيق ن م م يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة و مؤسسات أخرى	60	3,85	,860	,740
إعداد جدول سيولة الخزينة بساعد مستخدمي المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية	60	3,88	,922	,851
يبوب ن.م.م المعلومات المالية بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة	60	3,77	,767	,589
يضفي ن.م.م صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسة التي تنشط في الجزائر	60	3,52	,892	,796
يساعد ن.م.م على تحقيق خاصية الثبات في عرض القوائم المالية	60	3,72	,804	,647
خاصية_الملاءمة	**60**	**3,6367**	**,82790**	**,685**
خاصية_الموثوقية	**60**	**3,5633**	**,69525**	**,483**
خاصية_القابيلية_للفهم	**60**	**3,7600**	**,71288**	**,508**
خاصية_القابلية_للمقارنة	**60**	**3,7467**	**,69269**	**,480**
Yمحور_جودة_القوائم_الماليةا	**60**	**3,6767**	**,66489**	**,442**
N valide (liste)	60			

الفرضية الرئيسية

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Xمحور_الإفصاح[b]		Introduire

a. Variable dépendante : Yمحور_جودة_القوائم_المالية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,134[a]	.018	.001	.66452

a. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.470	1	.470	1.065	,306[b]
	Résidu	25.612	58	.442		
	Total	26.082	59			

a. Variable dépendante : Yمحور_جودة_القوائم_المالية

b. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.265	.408		8.013	.000
	Xمحور_الإفصاح	.119	.115	.134	1.032	.306

a. Variable dépendante : Yمحور_جودة_القوائم_المالية

اختبار الفرضيات

الفرضية الفرعية 1

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Xمحور_الإفصاح[b]		Introduire

a. Variable dépendante : خاصية_الملاءمة

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,059[a]	.003	-.014	.83354

a. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.141	1	.141	.203	,654[b]
	Résidu	40.298	58	.695		
	Total	40.439	59			

a. Variable dépendante : خاصية_الملاءمة

b. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.411	.511		6.673	.000
	Xمحور_الإفصاح	.065	.144	.059	.451	.654

a. Variable dépendante : خاصية_الملاءمة

الفرضية الفرعية 2

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Xمحور_الإفصاح[b]		Introduire

a. Variable dépendante : خاصية_الموثوقية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,260[a]	.068	.051	.67712

a. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.927	1	1.927	4.203	,045[b]
	Résidu	26.592	58	.458		
	Total	28.519	59			

a. Variable dépendante : خاصية_الموثوقية

b. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2.731	.415		6.577	.000
	Xمحور_الإفصاح	.240	.117	.260	2.050	.045

a. Variable dépendante : خاصية_الموثوقية

الفرضية الفرعية 3

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Xمحور_الإفصاح[b]		Introduire

a. Variable dépendante : خاصية_القابلية_للفهم

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,105[a]	.011	-.006	.71504

a. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.330	1	.330	.645	,425[b]
	Résidu	29.654	58	.511		
	Total	29.984	59			

a. Variable dépendante : خاصية_القابلية_للفهم

b. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.416	.439		7.789	.000
	Xمحور_الإفصاح	.099	.124	.105	.803	.425

a. Variable dépendante : خاصية_القابلية_للفهم

الفرضية الفرعية 4

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Xمحور_الإفصاح[b]		Introduire

a. Variable dépendante : خاصية_القابلية_للمقارنة

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,076[a]	.006	-.011	.69661

a. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.164	1	.164	.338	,563[b]
	Résidu	28.145	58	.485		
	Total	28.309	59			

a. Variable dépendante : خاصية_القابلية_للمقارنة

b. Prédicteurs : (Constante), Xمحور_الإفصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.504	.427		8.201	.000
	Xمحور_الإفصاح	.070	.120	.076	.582	.563

a. Variable dépendante : خاصية_القابلية_للمقارنة